النص المحقق

[مقدمة المؤلف]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[إياك نستعين][1]

أحمَدُك يا من شرَح صدورَنا بنيل الأوطارِ من علوم السنةِ، وأفاضَ على قلوبِنَا من أنوارِ معارِفِها ما أزاحَ عنَّا من ظُلَم الجهالاتِ كلَّ دُجُنّةٍ[2]، وحماهَا بحُماةٍ صَفَّدوا بسلاسلِ أسانيدِهم الصادقةِ أعناقَ الكذابينَ، وكَفَاها بكُفاةٍ كفُّوا عنها أكُفَّ غير المتأهلينَ من المُنتابينَ[3] المُرتابين. فغدا مَعينُها الصافي غيرَ مُقذَّرٍ بالأكدَارِ، وزُلالُ عذْبِها الشافي غيرَ مكدَّرٍ بالأقذار. والصلاةُ والسلام على المنتقَى من عالَم الكونِ والفسادِ، المصطفى لحملِ أعباءِ أسرارِ الرسالةِ الإلهيةِ من بين العبادِ، المخصوصِ بالشفاعَة العُظمى في يوم يقولُ فيه كلُ رسولٍ: نفسي نفسي، ويقول: «أنَا لها أنا لها»[4]. القائل: «بعثتُ إلَى الأحمرِ والأسَودِ»[5] أكرِمْ بها مقالةً ما قالَها نبيٌّ قبلَهُ ولا نالَها. وعلى آله المطهرينَ من جميع الأدناسِ والأرجاسِ، الحافظينَ لِمعالِم الدِّينِ عن الاندِراس والانطِماس، وعلى أصحابه الجالِيْنَ بأشعةِ

---

(١) في (ب): (عليه توكلت وهو حسبي ونعم الوكيل).

(٢) الدُّجُنَّةُ: الظلمة، والغيم المطبق. القاموس المحيط ص١٥٤٢.

(٣) نَتَبَ نتوباً: نَهَدَ، ونَتَأَ. القاموس المحيط ص١٧٤.

(٤) وهو جزء من حديث صحيح.
أخرجه البخاري رقم (٧٥١٠) ومسلم (١٩٣) من حديث أنس بن مالك. وفيه: «أنا لها» مرة واحدة.

(٥) وهو جزء من حديث صحيح.
أخرجه أحمد (٥/١٤٨) وابن حبان كما في الموارد رقم (٢٠٠) والحاكم (٢/ ٤٢٤) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.
قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة إنما أخرجا ألفاظاً من الحديث متفرقة». ووافقه الذهبي.
وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٥٩) وقال: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح» اهـ.

بريقِ صوارمِهم دياجرَ الكُفران، الخائضين بخيْلِهم ورَجِلِهم ـ لنُصْرة دين اللَّهِ بين يدَيْ رسولِ الله ـ كلَّ معركةٍ تتقاعس عنها الشجعانُ.

[الكلام على كتاب «منتقى الأخبار»]:

وبعدُ: فإنه لما كان الكتابُ الموسومُ بالمنتقى من الأخبار في الأحكام، مما لم يُنسَجْ على بديع مِنوالِه، ولا حَرَّر على شكله ومثالِه أحدٌ من الأئمة الأعلام. قد جمع من السنة المطهرةِ ما لم يجتمِعْ في غيره من الأسفارِ، وبلغ إلى غاية في الإحاطة بأحاديث الأحكام تتقاصر [عنها][1] الدفاترُ الكبار. وشمَل من دلائل المسائلِ جملةً نافعةً تُفنى دون الظفرِ ببعضها طِوالَ الأعمار. وصار مرجِعاً لجِلّة العلماءِ عند الحاجة إلى طلب الدليلِ لا سيما في هذه الديار وهذه الأعصار. فإنها تزاحمت على مورده العذْبِ أنظارُ المجتهدين، وتسابقت على الدخول في أبوابه أقدامُ الباحثين من المحققين، وغدا ملجأً للنُظّار يأوُون إليه، ومَفزَعاً للهاربين من رقّ التقليدِ يعوّلون عليه، وكان كثيراً ما يتردّد الناظرون في صحة بعضِ دلائِله، ويتشكك الباحثون في الراجح والمرجوحِ عند تعارض بعضِ مستنداتِ مسائِله، حَمَلَ حسنُ الظنِّ بي جماعةً من حمَلة العلمِ بعضُهم من مشايخي على أن التمسوا مني القيامَ بشرح هذا الكتاب، وحسَّنوا لي السلوكَ في هذه المسالكِ الضيقةِ التي يتلوّن الخِرِّيتُ[2] في [مُوعِرات][3] شِعابِها والهضاب، فأخذتُ في إلقاء المعاذير، وأبنْتُ تعسُّرَ هذا المقصدِ على جميع التقادير، وقلت: القيامُ بهذا الشأنِ يحتاج إلى جملة من الكتب يعِزُّ وجودُها في هذه الديار، والموجودُ منها محجوبٌ بأيدي جماعة عن الأبصار، بالاحتكار والادخار كما تُحجب الأبكار. ومع هذا فأوقاتي مُستغرَقةٌ بوظائف الدرسِ والتدريسِ، والنفسُ مُؤثِرةٌ لمُطارحة مَهَرةِ المتدربين في المعارف على كل نفيس، ومَلَكتي قاصرةٌ عن القدْر المعتَبر في هذا العلمِ الذي قد دَرَس رسْمُه[4]، وذهب أهلُه منذ أزمانٍ قد تصرّمتْ، فلم

---

(١) في المخطوط (ج): (عندها).

(٢) الخرِّيتُ: الماهر الذي يَهْتَدي لأخْرات المفازة، وهي طُرُقُها الخفيَّة ومضايقُها. وقيل: إنه يهتدي لمثل خَرْتِ الإبرة من الطريق. [النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير: (٢/ ١٩)].

(٣) في المخطوط (ج): (مواعزات).

(٤) درس الرسم دُرُوساً: عَفَا، القاموس المحيط ص٧٠١.

يبقَ بأيدي المتأخرين إلا اسمُه. لا سيما وثوبُ الشباب قَشيب[1]، ورِدْنُ[2] الحَداثةِ بمائها خَصيب. ولا ريبَ أن لعلوّ السنِّ وطولِ المُمارسةِ في هذا الشأن أوفرَ نصيب.

فلما لم ينفعْني الإكثارُ من هذه الأعذار، ولا خلّصني من ذلك المطلبِ ما قدَّمتُه من الموانع الكِبار، صمّمْتُ على الشروع في هذا المقصِدِ المحمودِ، وطمِعْتُ أن يكون قد أتُيح لي أني من خدَم السنةِ المطهرةِ معدود. [وربما][3] أدرك [١أ/ب] الطالعُ[4] شأوَ الضليع، وعُدَّ في جملة العُقلاءِ المتعاقلُ الرقيع.

[خطة الإمام الشوكاني في تأليف نيل الأوطار]:

وقد سلكتُ في هذا الشرح لطول المشروح مسلكَ الاختصار، وجرّدتُه عن كثير من التفريعات والمباحثاتِ التي تُفْضي إلى الإكثار، لا سيما في المقامات التي يقِلّ فيها الاختلاف، ويكثُر بين أئمةِ المسلمين في مثلها الائتلاف. وأما في مواطن الجدالِ والخصام فقد أخذتُ فيها [٣/ جـ] بنصيب من إطالة ذيولِ الكلام؛ لأنها معارِكُ تتبيّن عندها مقاديرُ الفحول، ومفاوِزُ لا يقطع شِعابَها[5] وعقابها[6] إلا نحاريرُ[7] الأصول، ومقاماتٌ تتكسّر فيها النِّصالُ على النصال، ومواطنُ تُلجَم عندها أفواهُ الأبطالِ بأحجار الجِدال، ومواكبُ تعرَقُ فيها جباهُ رجالِ حلِّ الإشكالِ والإعضال.

وقد قمت ولله الحمدُ في هذه المقاماتِ مقاماً لا يعرِفُه إلا المتأهِّلون، ولا يقِف على مقدار كُنْهِه من حَمَلة العلم إلا المُبرِّزون. فدونك يا من لم تذهَبْ ببصر بصيرتِه أقوالُ الرجال، ولا تدنّسَتْ فطرةُ عِرفانِه بالقيل والقال ـ شرحاً يشرح الصدور، ويمشي على سنن الدليلِ وإن خالف الجمهور، وإني معترفٌ بأن الخطأَ والزللَ هما الغالبان

---

(١) قَشِيبٌ: مَجْلُوٌّ، وصَدِىءٌ، ضِدٌّ. القاموس المحيط ص١٦٠.

(٢) الرِّدَن: القَزّ، وقيل: الخزّ، وقيل: الحرير. «لسان العرب» (٥/ ١٩٣).

(٣) في المخطوط (ب) و(جـ): (وربتما) وهو جائز في اللغة.

(٤) المطلَع: بالفتح هو الطلوع. والمطلِعُ بالكسر: موضع الطلوع.
والطالِعُ: كلّ بادٍ من علوٍّ. «لسان العرب» (٨/ ١٨٦). في (جـ): (الضالع).

(٥) الشِعب: بكسر الشين، الطريق في الجبل... القاموس المحيط ص١٣٠.

(٦) العقاب: جمع عقبة: وهي مَرْقىً صَعْبٌ من الجبال. القاموس المحيط ص١٤٩.

(٧) النِحْرير: الحاذقُ الماهرُ العَاقِلُ المجَرِّبُ المتقنُ الفطِنُ البصيرُ بكل شيء لأنه ينحر العلم نحراً. القاموس المحيط ص٦١٨.

على من خلقه اللَّهُ من عجل، ولكني قد نصَرتُ ما أظنه الحقَّ بمقدار ما بلغتْ إليه المَلَكة، ورُضْتُ النفسَ حتى صفتْ عن قذر التعصّبِ الذي هو بلا ريبٍ الهَلَكة.

وقد اقتصرتُ فيما عدا هذه المقاماتِ الموصفات على بيان حال الحديثِ وتفسيرِ غريبِه وما يستفاد منه بكل الدِلالات، وضممْتُ إلى ذلك في غالب الحالاتِ الإشارةَ إلى بقَية الأحاديثِ الواردةِ في الباب مما لم يُذكَر في الكتاب لعِلْمي بأن هذا من أعظم الفوائدِ التي يرغب في مثلها أربابُ الألبابِ من الطلاب [١أ].

ولم أطوِّلْ ذيلَ هذا الشرحِ بذكر تراجم رواةِ الأخبار؛ لأن ذلك مع كونه علماً آخرَ يمكن الوقوفُ عليه في مختصر من كتب الفنِّ من المختصرات الصغار. وقد أشيرُ في النادر إلى ضبط اسمِ راوٍ أو بيانِ حالِه على طريق التنبيه، لا سيما في المواطن التي هي مَظِنةُ تحريفٍ أو تصحيف لا ينجو منه غيرُ النبيه.

وجعلتُ ما كان للمصنف من الكلام على فقه الأحاديثِ وما يستطرده من الأدلة في غضونه من جملة الشرحِ في الغالب، ونسبْتُ ذلك إليه، وتعقبْتُ ما ينبغي تعقُّبَه عليه، وتكلمتُ على ما لا يحسُن السكوتُ عليه مما لا يستغني عنه الطالب.

كلُ ذلك لمحبة رعايةِ الاختصار، وكراهةِ الإملال بالتطويل والإكثار. وتقاعُدِ الرَّغَبات، وقصورِ الهِمَم عن المطوَّلات. وسميتُ هذا الشرحَ لرعاية التفاؤل الذي كان يعجب المختار: «**نيلَ الأوطار مِنْ أسْرارِ مُنْتَقَى الأخْبارِ**».

واللَّهُ المسئولُ أن ينفعَني به ومَن رام الانتفاع من إخواني، وأن يجعلَه من الأعمال التي لا ينقطع عني نفعُها بعد أن أُدْرَجَ في أكفاني.

[ترجمة صاحب المنتقى]:

وقبل الشروعِ في شرح كلامِ المصنفِ نذكرُ ترجمتَه على سبيل الاختصارِ فنقول: هو الشيخُ الإمامُ علامةُ عصرِه المجتهدُ المطلق، أبو البركاتِ شيخُ الحنابلةِ مجدُ الدينِ عبدُ السلام بن عبدِ الله بنِ أبي القاسم بنِ محمدِ بنِ الخِضرِ بنِ محمدِ بن عليِّ بنِ عبدِ اللَّهِ الحرّانيُّ المعروفُ بابن تَيْميةَ.

قال الذهبيُ في النبلاء[1]: «ولد سنةَ تسعينَ وخمسمائةٍ تقريباً، وتفقَّه على

(١) أي: «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٢٩١ ـ ٢٩٢).

عمِّه الخطيب، وقدِم بغدادَ وهو مراهقٌ مع السَّيف ابنِ عمِّه، وسمعَ من أحمدَ بنِ سُكينةَ وابنِ طَبَرْزَدَ ويوسفَ بنِ كاملٍ، وعدةٍ. وسمعَ بحرّانَ من حَنْبَل وعبدِ القادر الحافظِ، وتلا بالعشرِ على الشيخِ عبد الواحد بن سلطان.

حدَّثَ عنه ولدُهُ شهابُ الدين والدِّمياطيُّ وأمينُ الدينِ بنُ شُقيرٍ وعبد الغني بن منصورٍ ومحمدُ بنُ [البزار][1] والواعظُ محمد بنُ عبدِ المحسنِ وغيرهم، وتفقَّه وبرعَ واشتغلَ وصنَّفَ التصانيفَ، وانتهت إليه الإمامةُ في الفقهِ ودرس القراءات، وصنَّف فيها أرجوزةً. تلا عليه الشيخ القيروانيُّ. وحج في سنة إحدى وخمسين على درب العراقِ، وابتهر علماءُ بغدادَ لذكائِهِ وفضائِلِهِ. [١ب/ب] والتمس منه أُستاذ دارِ الخلافة محيي الدين ابن الجوزيّ الإقامةَ عندهم فتعلّل بالأهلِ والوطنِ».

قال الذهبي[2]: «سمعتُ الشيخَ تقيَّ الدين أبا العباسِ يقول: كان الشيخُ ابن مالكَ[3] يقولَ: أُلينَ للشيخِ المجد الفقهُ كما أُلينَ لداودَ الحديدُ. قال الشيخ: وكانت في جدّنا حدّة، اجتمع ببعض الشيوخ وأورد عليه مسألة، فقال: الجواب عنها من ستين وجهاً: الأوّل كذَا، والثاني كَذَا، وسرَدها إلى آخِرِهَا، وقد رضِينا عنكَ بإعادةِ أجوبةِ الجميعِ فخضعَ له [٤/ج] وابْتهرَ.

قال العلامةُ ابنُ حمدانَ: كنتُ أُطالعُ على درسِ الشيخِ وما أبقي مُمكناً، فإذا أصبحْتُ وحضرتُ ينقلُ أشياءَ غريبةً لم أعْرِفْها.

قال الشيخُ تقيُّ الدين: وجَدْنَاه عجيباً في سَرْدِ المُتونِ وحِفْظِ المذاهبِ بلا كُلْفةٍ، وسافَرَ مع ابنِ عمِّه إلى العراقِ ليخدِمَه، وله ثلاثَ عشرةَ سنةً، فكانَ يبيتُ عندَهُ ويَسْمَعُهُ يُكرِّرُ مسائلَ الخلافِ فيحفظُ المسألةَ... وأبو البقاءِ شيخُهُ في النَّحْوِ والفرائضِ، وأبو بكر بنِ غُنَيمةَ شيخُهُ في الفِقْهِ، وأقام ببغدادَ ستةَ أعوامٍ مُكِبّاً على الاشتغالِ، ثم ارتحلَ إلى بغدادَ قبلَ العشريْنَ وستِّمائةٍ، فتزيَّدَ من العلْمِ وصنَّفَ التصانيفَ مع الدينِ، والتَّقْوى وحسنِ الاتِّباع. وتُوفي بحرّانَ يومَ الفطرِ سنةَ اثنتين وخمسينَ وستِّمائةٍ» اهـ.

---

(١) في «سير أعلام النبلاء» «القزاز».
(٢) في السير أيضاً (٢٣/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣).
(٣) وهو: جمال الدين بن مالك.

وإنَّما قيلَ لجدِّه: تيميةُ، لأنهُ حجَّ على دربِ تيماءَ فرأى هناكَ طِفْلةً، فلما رجعَ وجدَ امرأتَه قد وَلَدَتْ له بِنْتاً فقالَ: يا تيميةُ يا تيميةُ فلُقِّبَ بذلكَ. وقيلَ: إنَّ أمَّ جدِّه كانتْ تُسَمَّى تيميةَ، وكانتْ واعِظَةً،وقد يلتبِسُ على مَنْ لا مَعْرِفَةَ له بأحوالِ الناسِ صاحبُ الترجمةِ هذا بحفيدِهِ شيخِ الإسلام تقي الدينِ أحمدَ بن عبدِ الحليم شيخِ ابنِ القيِّم الذي لهُ المقالاتُ التي طالَ بينَهُ وبينَ أهلِ عصرِهِ فيها الخصامُ، وأُخْرِجَ من مِصْرَ بسببِهَا، وليسَ الأمرُ كذلكَ.

قال في تذكِرَة الحفاظِ[1] في ترجمةِ شيخِ الإسلامِ: «هوَ أحمدُ ابنُ المفتي عبدِ الحليمِ ابنِ الشيخِ الإمامِ المجتهدِ عبدِ السلامِ بنِ عبدِ الله بنِ أبي القاسِمِ الحرَّانيُّ». وعمُّ المصنِّفِ الذي أشارَ الذهبيُّ في أوَّلِ الترجمةِ أنه تفقَّهَ عليهِ، ترجَم له ابنُ خِلِّكَانَ في تاريخِهِ[2] فقال: «هو أبو عبدِ اللَّهِ محمدُ بن أبي القاسم بنِ محمد بن الخضر بن عليِّ بنِ عبدِ اللَّهِ المعروفُ بابنِ تيميةَ الحرَّانيُّ الملقَّبُ فخرُ الدين الخطيبُ الواعِظُ الفقيهُ الحنبليُّ كانَ فاضِلاً تفرَّدَ في بلدِه بالعِلْم. ثم قالَ: وكانتْ إليهِ الخِطَابةُ بحرَّانَ ولم يزلْ أمرهُ جارياً على سَدَادٍ، [و][3]مولِدُه في أواخِرِ شعبانَ سنةَ اثنتينِ وأربعينَ وخمسمائةٍ بمدينةِ حرَّانَ، وتُوفي بها في حادِي عشر صفرَ سنةَ إحْدَى وعشرينَ وستمائةٍ، ثم قالَ: وكانَ أبوهُ أحدَ الأبدالِ[4] والزُّهَّادِ».

---

(١) للحافظ الذهبي (٤/١٤٩٦ ت: ١١٧٥).

(٢) عزاه إليه في ذيل طبقات الحنابلة (٢/١٥٢).
وانظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة (٢/١٥١ ـ ١٦٢ ت: ٢٧٤).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) • قال ابن قيم الجوزية في «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» ص١٣٦:
«٣٠٧ ـ ومن ذلك: أحاديثُ الأبدال، والأقطاب، والأغواث، والنُّقَباء، والنُّجَبَاء، والأوتاد، كُلُّها باطلة على رسول الله ﷺ...» اهـ.
• قال علي القاري في «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» ص١٠١:
«٦ ـ حديث: الأبدالُ من الأولياءِ»، له طرقٌ عن أنس مرفوعاً بألفاظٍ مختلفة، كلها ضعيفة...» اهـ.
• وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص٤٣:
«٨ ـ حديث: «الأبدال». له طرق عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً بألفاظ مختلفة، كلها ضعيفة» ثم قال ص٤٥ بعد أن أورد طرقاً عديدة له: «وبعضها أشد في الضعف من بعض».
• وقال الدكتور محمد الصباغ في تحقيقه لـ «مختصر المقاصد الحسنة» ص٤٨: =

= «ويبدو أنَّ الذي سوَّغ لكثير من المتأخرين قبول حديث الأبدال سيطرة كثير من مصطلحات الصوفية أحقاباً من الدهر وشيوعها، حتى أصبحت مقبولة وكأنها بديهية مسلَّمة. وموضوع الأبدال من أقدم الأمثلة على ذلك، فقد ذكر السخاوي أن كلمة «الأبدال» وردت في كلام الشافعي والبخاري وغيرهما، ولكن التحقيق العلمي الذي اعتمده سلفنا الصالح أولى بالتحكيم. والله أعلم». اهـ.

• قلت: في «المسند» للإمام أحمد، حديثان عن الأبدال:

(أحدهما): ما أورده في مسند علي، عن شريح بن عبيد قال: ذُكر أهل الشام عند علي رضي الله عنه وهو بالعراق فقالوا: ألعنهم يا أمير المؤمنين. قال: لا، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الأبدال بالشام وهم أربعون رجلاً كلما مات رجلٌ أبدل الله مكانه رجلاً، يُسقى بهم الغيث، ويُنتصر بهم على الأعداء، ويُصرف عن أهل الشام بهم العذاب».

أخرجه أحمد في المسند رقم (٨٩٦ ـ شاكر) وقال أبو الأشبال: «إسناده ضعيف، لانقطاعه. شُرَيح بن عُبيد الحضرمي الحمصي: لم يُدرك علياً، بل لم يُدرك إلا بعض متأخري الوفاة من الصحابة، وقد سبقت له رواية منقطعة أيضاً عن عمر بهذا الإسناد، رقم (١٠٧ ـ شاكر). وخلاصة القول أن حديث علي حديث ضعيف والله أعلم.

والحديث ذكره قاضي الملك المِدْرَاسي في «ذيل القول المسدّد» (٨٩ ـ ٩٠) مستدلاً به على ثبوت حديث الأبدال، وهو استدلال ضعيف كما ترى.

وسيأتي في شأنهم حديث آخر في مسند عبادة بن الصامت (٥/ ٣٢٢) ط. الحلبي. قال فيه أحمد هناك: «وهو منكر» اهـ.

قلت: ولفظه: «الأبْدالُ في هذه الأمة ثلاثون مثل إبراهيم خليل الرحمن عز وجل، كلما ماتَ رجلٌ أبدَل اللَّهُ تبارك وتعالى مكانه رجُلاً».

وأورد المحدث الألباني الحديث في «الضعيفة» رقم (٩٣٦) وقال: «هو حديث منكر» في سنده: عبد الواحد بن قيس. قال الحافظ في «التقريب» (ت: ٤٢٤٨): «صدوق له أوهامٌ ومراسيل».

وقد ضعفه الجمهور.

وقال الذهبي في «الكاشف» (ت: ٣٥٥٥): «منكر الحديث». وفي سنده أيضاً: الحسن بن ذَكْوان. قال الحافظ في «التقريب» (ت: ١٢٤٠): «صدوق يخطئ، ورمي بالقدر، وكان يدلس».

وعبد الواحد بن قيس لم يدرك عبادة بن الصامت.

والحسن بن ذكوان عنعن هنا.

فالسند مع ضعفه منقطع.

ثم قال الألباني: «ومما تقدم تعلم ما في قول الهيثمي من الإيهام، فقال في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٦٢) وقلده السيوطي في «الحاوي» (٢/ ٢٤٦):

«رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، غير عبد الواحد بن قيس، وقد وثقه العجلي وأبو زرعة وضعفه غيرهما». =

قال المصنِّفُ قدَّسَ اللَّهُ روحَه ونوَّرَ ضَرِيحَه:

[شرح خطبة المصنف]:

الْحَمْدُ للهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً.

افتتحَ الكتابَ بحمدِ اللَّهِ سبحانه أداءً لحقِّ شيءٍ مما يجبُ عليه من شُكْرِ النِّعْمَةِ، التي مِنْ آثارِها تأليفُ هذا الكتاب، وعملاً بالأحاديثِ الوارِدَة في الابتداءِ به كحديثِ أبي هريرةَ عندَ أبي داود[1] والنَّسائيِّ[2] وابنِ ماجَهْ[3] وأبي عُوانة[4] والدارقطنيِّ[5] وابن حِبَّان[6] والبيهقيِّ[7] عنهُ ﷺ: «كُلُّ كلامٍ لا يُبدَأُ فيهِ بالحمْدِ

= ولم يذكر السيوطي: «وضعفه غيرهما».
فقد أوهم شيئين:
الأول: أن لا انقطاع بين عبد الواحد وعبادة، وليس كذلك كما بينا.
الثاني: أن الحسن بن ذكوان ثقة، لوصفه إياه بأنه من رجال الصحيح، وسكوته عما قيل فيه من التضعيف، والوصف بالتدليس.
قلت: وبهذا التحقيق يتبين لك خطأ قول السيوطي في «اللآلئ» (٢/ ٣٣٢): «وسنده حسن».
وقول ابن عراق ـ في «تنزيه الشريعة» ـ (٢/ ٣٠٧): «وسنده صحيح» اهـ. وخلاصة القول أن حديث عبادة بن الصامت حديث منكر والله أعلم.

(١) في السنن (٥/ ١٧٢ رقم ٤٨٤٠) بلفظ: «كلُّ كلام، لا يُبدأ فيه بالحمدُ للَّهِ فهو أجْذَم».
(٢) في «عمل اليوم والليلة» (رقم: ٤٩٤) بلفظ: «كلُّ أمرٍ ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع».
(٣) في السنن (رقم: ١٨٩٤) بلفظ: «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ، لا يبدأ فيه بالحمد، أقطعُ».
(٤) عزاه إليه ابن حجر في «فتح الباري» (٨/ ٢٢٠).
(٥) في السنن (١/ ٢٢٩ رقم ١) بلفظ: «كلُّ أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله أقطع».
(٦) في صحيحه (رقم: ١) بلفظ: «كلُّ أمرٍ ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله، فهو أقطع».
(٧) في السنن الكبرى (٣/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩) بلفظ: «كلُّ أمرٍ ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله أقطع».
قلت: وأخرجه أحمد (٢/ ٣٥٩).
قال الدارقطني: «تفرد به قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وأرسله غيره عن الزهري عن النبي ﷺ.
وقرة ليس بقوي في الحديث.
ورواه صدقة عن محمد بن سعيد عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه عن النبي ﷺ، ولا يصح الحديث. وصدقة ومحمد بن سعيد ضعيفان، والمرسل هو الصواب» اهـ. =

فهو أجْذَمُ». واختُلِفَ في وصلِهِ وإرسالِهِ، فرجح النسائي[1] والدارقطني[2] الإرسال. وأخرج الطبراني في الكبير[3] والرُهَاوي[4] عن كعب بن مالك عنه ﷺ أنه قال: «كلُّ أمرٍ ذِي بَالٍ لا يُبْدَأ فيه بالحمدِ [فهو][5] أقطَعُ». وأخرج أيضاً ابنِ حبان[6] عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «كلُّ أمرٍ ذِي بَالٍ لا يُبدأ فيهِ بحمدِ اللَّهِ فهو أقطَعُ»، وأخرجه أيضاً أبو داود[7] عنه، وكذلك النسائي[8] وابن ماجه[9]، وفي رواية: «أبتر» بدل «أقطع»، وله ألفاظٌ أُخَرُ أوردَهَا الحافِظُ عبدُ القادِرِ الرهاويُّ في

= وقال البيهقي: «ورواه يونس بن يزيد، وعقيل بن خالد، وشعيب بن أبي حمزة، وسعيد بن عبد العزيز، عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلاً» اهـ. وكذلك قاله أبو داود في السنن (٥/ ١٧٢).

قلت: يشير البيهقي، وأبو داود إلى أن الصحيح فيه مرسل. قال الألباني في الإرواء (١/ ٣١ ـ ٣٢): «وقد أضاع السبكي ـ في «طبقات الشافعية» (١/ ٥ ـ ٢٠) ـ جهداً كبيراً في محاولته التوفيق بين الروايات، وإزالة الاضطراب عنها، فإن الرجل ضعيف كما رأيت، فلا يستحق حديثه مثل هذا الجهد! وكذلك لم يحسن صنعاً حين ادَّعى أن الأوزاعي تابعه وأن الحديث يقوى بذلك، لأن السند إلى الأوزاعي ضعيف جداً كما تقدم بيانه في الحديث رقم (١) فمثله لا يستشهد به، كما هو مقرر في «مصطلح الحديث».

وجملة القول أن الحديث ضعيف؛ لاضطراب الرواة فيه على الزهري، وكل من رواه عنه موصولاً ضعيف، أو السند إليه ضعيف. والصحيح عنه مرسلاً كما تقدم عن الدارقطني وغيره. والله أعلم» اهـ.

وخلاصة القول أن الحديث ضعيف، والله أعلم.

(١) في «عمل اليوم والليلة» رقم (٤٩٦) و (٤٩٧).

(٢) في السنن (١/ ٢٢٩).

(٣) (١٩/ ٧٢ رقم ١٤١) بسند ضعيف.

ومن طريقه رواه السبكي في «طبقات الشافعية، (١/ ١٤).

وقال الدارقطني في السنن (١/ ٢٢٩): «ولا يصح الحديث، وصدقة ومحمد بن سعيد ضعيفان. والمرسل هو الصواب» اهـ.

(٤) بضم الراء، وفتح الهاء، وفي آخرها واو، هذه النسبة، إلى الرها، وهي مدينة من بلاد الجزيرة. اللباب (٢/ ٤٥).

(٥) زيادة من (ج).

(٦) في صحيحه رقم (١) وقد تقدم.

(٧) في السنن رقم (٤٨٤٠) وقد تقدم.

(٨) في «عمل اليوم والليلة» رقم (٤٩٤) وقد تقدم.

(٩) في السنن (رقم ١٨٩٤) وقد تقدم.

الأربعين[1] لهُ، وسيذكرُ المصنِّفُ رحِمَهُ اللَّهُ [تعالى][2] حديثَ أبي هريرة هذا في باب اشتمال الخطبةِ على حمد الله من أبواب الجمعة.

[معنى الحمد لله]:

والحمدُ في الأصْلِ مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ حُذِفَ حذفاً قياسيّاً كما صرَّحَ بذلكَ الرَّضِيُّ ورجَّحَهُ، أو سماعِيّاً كما ذهَبَ إليهِ غيرُهُ. وعُدِلَ [١٢أ/ب] بهِ إلى الرَّفْعِ للدلالةِ على الدَّوَامِ المسْتَفَادِ منَ الجملَةِ الإسميةِ ولو بمعونةِ المقامِ لا من مجرَّدِ العدُولِ؛ إذْ لا مدْخليَةَ له في ذلكَ. وحُلِّي باللَّامِ ليُفيدَ الاختصاصَ الثبوتيَّ وهو مُسْتَلْزِمٌ للقصْرِ، فيكونُ الحمدُ مقصوراً عليهِ تعالى، إما باعتبارِ أنَّ كلَّ حَمْدٍ لغيرِهِ آيِلٌ إليهِ، أو مُنَزَّلٌ منزلةَ العَدم مبالغةً وادِّعاءً، أو لكونِ الحمدِ له جلَّ جلالُه هو الفردَ الكاملَ.

والحمدُ هو الوصْفُ بالجميلِ على الجميلِ الاختياريِّ [١ب] للتعظيم، [٥/ جـ] وإطلاقُ الجميلِ الأوّلِ لإدخالِ وصفِهِ تعالى بصفاتِهِ الذَّاتيَّةِ، فإنهُ حمدٌ له، وتقييدُ الثاني بالاختيار لإخراجِ المدْحِ فيكونُ على هذا أعمَّ مِنَ الحمدِ مطلقاً، وقيلَ: هما أخوانِ، وذِكْرُ قيدِ التعظيمِ لإخراجِ ما يؤتى به مِنَ المشعِراتِ بالتعظيمِ على سبيلِ الاستهزاءِ والسخريةِ، ولكنَّه يستلزمُ اعتبارَ فِعْلِ الجَنانِ وفعلِ الأركانِ في الحمدِ لأن التعظيمَ لا يحصُلُ بدونِهِمَا. وأُجِيْبَ بأنَّهما فيهِ شرطَانِ لا جُزْآنِ ولا جُزْئِيَّانِ، ،ومن هَهُنَا يلوحُ صِحَّةُ ما قالهُ الجمهورُ مِنْ أنَّ الحمدَ أعمُّ من الشُّكْرِ مُتعلَّقاً وأخصُّ موردِاً لا كما زعمَهُ البعضُ مِنْ أنَّ الحمدَ أعمُّ مطلقاً لمساواتِهِ الشُّكْرَ في المورِدِ وزيادتِه عليهِ بكونه أعم متعلَّقاً.

ومما ينبغي أن يُعْلَمَ هَهُنَا أنَّ الحمدَ يقتضي مُتعلَّقَينِ هما: المحمودُ به، والمحمودُ عليه، (فالأوّل): ما حَصَلَ بهِ الحمدُ، (والثاني): الحامِلُ عليهِ كحمدِكَ لزيدٍ بالكرمِ في مقابَلَةِ الإنعامِ. وقد يكونُ التَّغَايُر اعتباريّاً مع الاتحادِ ذاتاً كالحمدِ منكَ لِمنعمٍ بإنعامِهِ عليكَ في مقابَلةِ ذلكَ الإنعامِ؛ فإنَّ الإنعامَ من حيثُ الصُّدورُ مِنَ المنعِمِ محمودٌ بهِ ومِنْ حيثُ الوصولُ إليكَ محمودٌ عليهِ. وتقديمُ الحمدِ الذي هو المبتدأُ على (لله) الذي هو الخبرُ لا بُدّ لهُ مِنْ نُكْتَةٍ، وإنْ كان أصلُ المبتدأِ التقديمَ،

---

(١) عزاه إليه ابن ضويان في «منار السبيل» (١/ ٥).

(٢) زيادة من (ب).

وهي ترجيحُ مطابقةِ مُقْتَضَى المقامِ، فإنهُ مقامُ الحمدِ [و][1]الاسمُ الشريفُ، وإنْ كانَ مُستحِقّاً للتقديمِ مِنْ جِهَةِ ذاتِه فرعايةُ ما يقتَضِيْهِ المقامُ ألصَقُ بالبلاغةِ من رعايةِ ما تقتضيهِ الذاتُ. لا يُقالُ: الحمدُ الذي هو إثباتُ الصِّفَةِ الجميلةِ للذَّاتِ لا يتمُّ إلا بمجموعِ الموضوعِ والمحمولِ. [لأنَّا نقولُ:][2] لفظُ الحمدِ هو الدالُّ على مَفْهُومِهِ فقُدِّم مِنْ هذهِ الحيثيَّةِ وإنْ كانَ لا يتمُّ ذلكَ الإثباتُ إلَّا بالمجموعِ واللَّام الداخِلةُ على اسمهِ تعالى تُفيدُ الاختصاصَ الإثباتيَّ، وهو لا يَسْتَلْزِمُ القَصْرَ كما يستلزِمُهُ الثُبوتيُّ.

[الله اسم للذات الواجب الوجود]:

واللَّهُ اسمٌ للذاتِ الواجِبِ الوجُودِ المستحِقُّ لجميعِ المحامِدِ، ولذلكَ آثرهُ على غيرهِ من أسمائِه جَلَّ جلالُه، وإنَّما كانَ هذا الاسمُ هو المستَجمِعَ لجميعِ الصفاتِ دونَ غيرِهِ منَ الأسماءِ، لأنَّ الذَّاتَ المخصوصةَ هي المشهورةُ بالاتصافِ بصفاتِ الكمالِ، فما يكونُ عَلَماً لَهَا دَالًّا عليها بخصوصِها يدلُّ على هذه الصِّفاتِ، لا ما يكونُ موضُوعاً لمفهومٍ كليٍّ، وإن اخْتَصَّ في الاستعمالِ بها كالرحمنِ، وهذا إنَّما يَتِمُّ على القولِ بأنَّ لفظَ اللَّهِ علَمٌ للذاتِ كما هوَ الحقُّ وعليهِ الجمهورُ، لا للمفهومِ كما زعمَهُ البعضُ، وأصلُه الإِلٰهُ حُذِفَتِ الهمزةُ وعُوِّضَتْ [عنها][3] لامُ التعريفِ تخفيفاً، ولذلك لزمت. ووصفه بنفي الولدِ والشريكِ لأنَّ مَنْ هذا وصفُهُ هو الذي يقدِرُ على إيلاءِ كلِّ نِعمةٍ ويستحِقُّ جِنْسَ الحمدِ، ولكَ أنْ تجعلَ نفي هذه الصفةِ التي يكونُ إثباتُها ذريعةً من ذرائعِ مَنْعِ المعروفِ لكونِ الولدِ مَبْخَلَةً، والشريكِ مانعاً مِنَ التَّصَرُّفِ رَدِيفاً لإثباتِ ضدِّها على سبيلِ الكنايةِ. وإنما افتَتَح المصنِّفُ رحمه الله تعالى كتابه بهذه الآية مع إمكانِ تأديةِ الحمدِ الذي يُشْرَعُ في الافتتاحِ بغيرِهَا، لما رُوي عنه ﷺ أنه كان إذا أفصح الغلام من بني عبدِ المطلبِ علَّمه هذهِ الآيةَ، [أخرجه عبدُ الرزاقِ في المصنَّفِ[4]، وابنُ أبي شيبةَ في مُصَنَّفِهِ[5]، وابنُ السّنِي في عملِ اليومِ والليلةِ[6] من طريقِ عمرِو بنِ شُعيبٍ عن أبيه

---

(١) زيادة من (ج).
(٢) في (ج): (لا بالقول).
(٣) في (ب): (منها).
(٤) (٤/ ٣٣٤ رقم ٧٩٧٦).
(٥) (١٠/ ٥٥٦ رقم ١٠٣٢٨).
(٦) رقم (٤٢٤) بسند ضعيف. أبو أمية: ضعيف.

عن جدِّهِ قالَ: كانَ ﷺ.. فذَكَرَهُ][1]، ثم عَطَفَ على تلكَ الصفةِ النفْيِيّةِ صفةً إثباتيةً مُشتمِلةً على أنه جلَّ جلالُه خالِقُ الأَشياءِ بأسْرِها ومقدِّرُها دِقَّها وجُلَّها. ولا شكَّ أنَّ نِعْمَةَ خلْقِ الخلْقِ وتقديرَه مِنْ أعظَمِ البواعِثِ على الحَمدِ وتكريرُه لكونِ ذلكَ أوَّلَ نعمةٍ أَنْعَمَ اللَّهُ بها على الحامِدِ.

[فضل الصلاة على النبيّ وآله وصحبه]:

(وَصَلَّى الله على مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ المُرْسَلِ كافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً، وَعلى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيماً كَثِيراً).

أَرْدَفَ الحمدَ لله بالصلاةِ على رسولِهِ ﷺ لكونهِ الواسِطَةُ في وصُولِ الكمالاتِ العِلْمِيَّةِ والعَمَليَّةِ إلينا مِنَ الرفيع عزَّ سُلْطانُه وتعالَى شَأنُه، وذلكَ لأنَّ اللَّهَ تعالَى لمّا كانَ في نهايةِ الكمالِ ونحنُ في نهايةِ النُّقْصَانِ لمْ [٦/ ج] يكنْ لنا استعدَادٌ لقَبُولِ الفيضِ الإلهيِّ لتعلُّقنا بالعلائِقِ البشريةِ والعوائقِ البدنيَّةِ، [٢ب/ ب] وتدَنُّسِنا بأدناسِ اللذَّاتِ الحسِّيَّةِ والشهواتِ الجسْمِيَّةِ، وكونهِ تعالَى في غايةِ التجرُّد ونهايةِ التقدُّس، فاحتَجْنَا في قبولِ الفيضِ منه جلَّ وعَلاَ إلى واسطةٍ له وجْهُ تجرُّدٍ ونوعُ تعلُّقٍ، فبِوَجْهِ التجرُّد يستفيضُ منَ الحقِّ، وبوجْهِ التعلّقِ يفيضُ علينا، وهذه الواسِطةُ همُ الأنبياءُ، وأعظمُهم رُتْبَةً وأرفعُهم منزلةً نبيُّنا ﷺ، فذُكِرَ [عَقِبَ][2] ذِكْرِهِ جلَّ جلالُه تشريفاً لشأنِه معَ الامتثالِ لأمْرِ اللَّهِ سبحانَه. ولحديثِ أبي هريرةَ[3] عندَ الرُّهاويِّ بلفظِ: «كلُ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأ فيه بحمدِ اللَّهِ والصلاةِ عليَّ فهو أقْطَعُ»، وكذلكَ التوسُّلُ بالصلاةِ على الآلِ والأصحابِ لكونِهم متوسِّطينَ بَيْنَنَا وبينَ نبيِّنا ﷺ فإنَّ مُلاَءَمَةَ الآلِ والأصْحَابِ لِجَنَابِهِ أَكْثَرُ مِنْ مُلاَءَمَتِنَا لَهُ.

[معنى الصلاة لغة وشرعاً]:

والصلاةُ في الأصْلِ: الدُّعاءُ، وهي مِنَ اللَّهِ الرَّحْمَةُ، هكذا في كُتُبِ اللغةِ[4]، وقال القُشَيْرِيُّ[5]: هيَ مِنَ اللَّهِ لِنَبيِّهِ تشْريفٌ وزيادةُ تكْرِمَةٍ، ولسائرِ عبادِه

---

(١) زيادة من (أ).
(٢) في (ب): (عقيب).
(٣) وهو حديث ضعيف. تقدم الكلام عليه. ص١١٠ ـ ١١١ من كتابنا هذا.
(٤) انظر: «لسان العرب» (٧/ ٣٩٧) وتهذيب الصحاح (٣/ ١٠٠٩).
(٥) هو شيخ الإسلام، تقي الدين، أبو الفتح، محمد بن علي بن وهب القشيري المصري =

رحمةٌ. قالَ في «شرحِ المِنْهاج»[1]: «إنَّ معنَى قولِنا: اللَّهُمَّ صلِّ على محمدٍ: عظِّمْهُ في الدُّنيا بإعلاءِ ذِكْرِهِ وإظْهَارِ دَعْوَتِهِ وإبْقَاءِ شريعتِهِ، وفي الآخِرَةِ بتشفيعِه في أُمَّتِهِ وتضعيفِ أجْرِهِ ومَثُوبَتِهِ. وَهَهُنَا أمرٌ يُشْكلُ في الظاهِرِ هوَ أنَّ اللَّهَ أمرَنَا بأنْ نُصليَ على نبيِّهِ ﷺ، ونحنُ أحَلْنَا الصلاةَ عليهِ في قولِنا: اللَّهُمَّ صلِّ على محمدٍ، وكانَ حقُّ الامتثالِ أنْ نَقُولَ: صلَّيْنَا على النبيِّ وسلَّمْنَا، فَمَا النُّكْتَةُ في ذلكَ؟ قالَ في «شرحِ المنهاجِ»: فيهِ نُكْتَةٌ شَريفةٌ كأنَنَا نقولُ: يا ربَّنَا أَمَرْتَنَا بالصلاةِ عليهِ وليسَ في وُسْعِنَا أنْ نُصَلِّي صلاةً تليقُ بجنابِهِ لأنَّا لا نَقْدِرُ قَدْرَ ما أنتَ عالِمٌ بقَدْرِهِ ﷺ، فأنتَ تقدِرُ أنْ تُصلِّي عليهِ صلاةً تليقُ بجنابِه». انتهى.

ومحمدٌ عَلَمٌ لذاتِهِ الشريفةِ، ومعناهُ الوصْفيُّ كثيرُ المحامِدِ، ولا مانِعَ مِنْ ملاحَظَتِه معَ العَلَمِيَّةِ كما تقرَّرَ في مواطِنِهِ. وآثَرَ لفظَ النبيِّ لما فيه مِنْ الدِلالةِ على الشرفِ والرِّفْعَةِ على ما قيلَ: إنهُ مِنَ النبوَّةِ، وهي ما ارتفعَ مِنَ الأرْضِ. قال في الصِّحَاحِ[2]: «إنْ جَعَلْتَ لفظَ النَبِيِّ مأخوذاً مِنْ ذلكَ فمعناهُ أنهُ شُرِّفَ على سائرِ الخلْقِ، وأصْلُه غيرُ الهمزةِ وهو فعيلٌ بمعنَى [مفعُولٍ][3]».

[الفرق بين النبي والرسول]:

والنبيُّ في لسانِ الشَّرْعِ: مَنْ بُعِثَ إليه بَشْرعٍ فإنْ أُمِرَ بتبليغِهِ فرسُولٌ، وقيلَ: هوَ المبعُوثُ إلى الخلقِ بالوحْي لتبليغِ ما أَوْحَاهُ. والرسولُ قد يكونُ مرادِفاً لهُ وقد يَخْتَصُّ بمَنْ هوَ صاحبُ كتَابٍ.

وقيلَ: هو المبعوثُ لتجديدِ شرعٍ أو تقريرِهِ، والرَّسُولُ: هوَ المبعوثُ للتجديدِ فَقَطْ.

وعلى الأقْوَالِ: النبيُّ أعمُّ من الرَّسُوْلِ. والأمِّيُّ[4]: مَنْ لا يَكتُبُ، وهو في حقِّهِ ﷺ وصْفٌ مادِحٌ لِما فيهِ من الدَّلالَةِ على صِحَّةِ المعجِزَةِ وقُوَّتِها باعتبارِ

= المعروف بابن دقيق العيد. ولد سنة خمس وعشرين وستمائة، وتوفي سنة اثنين وسبعمائة. [البدر الطالع (٢/ ٢٢٩) ومعجم المؤلفين (١١/ ٧٠)].

(١) هو للإمام النووي، أبو زكريا، محيي الدين بن شرف النووي، المتوفى (٦٧٦هـ).

(٢) لإسماعيل بن حمّاد الجوهري (٦/ ٢٥٠٠). (٣) في (ج): فاعل وهو خطأ.

(٤) انظر: «ماذا حول أميَّة الرسول ﷺ» لعلي شواخ إسحاق.

صُدُورِهَا مِمَّنْ هوَ كذلكَ، وذِكْرُ المرسَل بعدَ ذِكْرِ النبيِّ لبيانِ أنهُ مأمُورٌ بالتبليغِ، أو صاحِبُ كتابٍ، أو مجدِّدُ شرعٍ بطريق أدلَّ على هذهِ الأمورِ [٢أ] منَ الطريقِ الأَوْلَى وإنْ اشتَركا في أصْلِ الدَّلالةِ على ذلكَ، وتأثيرُ هذهِ الصِّفةِ: أعْني إرْسَالَه إلى الناسِ كافةً لكونهِ لا يشاركُه فيها غيرُه مِنَ الأنبياءِ. وكافَّةً منصوبٌ على الحالِ وصاحبُها الضميرُ الذي في المرْسَلِ، والهاءُ فيه للمبالغةِ، وليس بحالٍ من النَّاسِ لأنّ الحال لا تتقدَّمُ على صاحِبَها المجرورِ على الأصَحِّ[1]، وعِنْدَ أبي عليٍّ وابنِ كَيْسانَ وغيرِهما من النحْويينَ أنه يجوزُ تقدُّمُ الحالِ على الصاحِبِ المجرورِ؛ وقيلَ: إنه

---

(١) • قال ابن مالك في ألفيته:

وسَبْقَ حَالٍ ما بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ... أَبَوْا، ولاَ أَمْنَعُهُ؛ فقد وَرَدْ

• وقال ابن عقيل شارحاً:

«مذهبُ جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديمُ الحالِ على صاحبها المجرورِ بحرف، فلا تقول في «مررتُ بهندٍ جالسةً» مررت جالسةً بهندٍ.

وذهب الفارِسيُّ، وابن كَيْسان، وابن بَرْهانَ إلى جواز ذلك، وتابَعَهُم المصنف؛ لورود السماع بذلك، ومنه قولُه:

١٨٧ ـ لَئِنْ كانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمَانَ صَادِياً ... إليّ حَبيباً، إنّها لَحَبيبُ

فـ«هَيْمَانَ، وصادياً»: حالان من الضمير المجرور بإلى، وهو الياء، وقوله:

١٨٨ ـ فإن تكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَة ... فَلَنْ يَذهَبُو فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ

و «فَرْغاً» حال من قَتْلِ.

وأما تقديمُ الحال على صاحبها المرفوع والمنصوبِ فجائزٌ، نحو: «جَاءَ ضَاحِكاً زَيْدٌ. وضَربْتُ مُجَرَّدَةً هِنْداً».

• وقال: محمد محيي الدين عبد الحميد:

«اعلم أن صاحب الحال قد يكون مجروراً بحرف جر أصلي، كقولك: مررت بهند جالسة. وقد يكون مجروراً بحرف جر زائد، كقولك: ما جاء من أحد راكباً؛ فراكباً: حال من أحد المجرور لفظاً بمن الزائدة.

ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف جر زائد جاز تقديم الحال عليه وتأخيره عنه، فيصح أن تقول: ما جاء من أحد راكباً، أن تقول: ما جاء راكباً من أحد.

والخلاف بينهم منحصر في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي.

• أما البيت (١٨٧): لعروة بن حزام العذري.

والبيت (١٨٨): لطليحة بن خويلد الأسدي المتنبي.

[«شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك». مع «منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل» لمحمد محيي الدين عبد الحميد» (٢/ ٢٦٣ ـ ٢٦٦).

وانظر: «جامع الدروس العربية» للغلاييني (٣/ ٨٦)].

منصوبٌ على صفةِ المصدرِيَّةِ، والتقديرُ المرسَلُ رسالةً كافةً. ورُدَّ بأنَّ كافةً لا تُسْتعْمَلُ إلَّا حالاً. والبشيرُ النذيرُ: المبشِّرُ والمُنذِر، وإنما عُدِلَ بهمَا إلى صِيْغَةِ فَعِيْلٍ لِقَصْدِ المبالغةِ. والآلُ أصْلُه أهْلٌ بدليلِ تصغيرِهِ على أُهيَل. ولو كانَ أصْلُه غيرَهُ لسُمِعَ تصغيرُه عليهِ، ولا يُستعملُ إلَّا فيما له شرَفٌ في الغالِبِ، واختصَاصُه بذلكَ لا يَسْتَلْزِمُ عدمَ تصغيرِه، إذ يجوزُ تحقيْرُ مَنْ لَهُ [٧/ جـ] خطرٌ أو تقليلُه على أنَّ الخطرَ في نفسه لا ينافي التصغيرَ بالنسبةِ إلى مَنْ لهُ خطرٌ أعظَمُ مِنْ ذلكَ، وأيضاً لا ملازَمَةَ بينَ التصغيرِ وبينَ التحقيرِ أو التقليلِ، لأنهُ يأتي للتعظيمِ كقوله:

وكلُّ أُناسٍ سوفَ تدخُلُ بينَهم دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأناملُ

وللتلَطُّفِ كقولهِ: يا ما أميلِحَ غِزْلاناً شدَنَّ لنا.

وقد اخْتُلِفَ في تفسير الآلِ[1] على أقوالٍ يأتي ذكرُها في بابِ ما يستدلُّ به على تفسيرِ آلِهِ المُصَلَّىٰ عليهم، من أبواب صَفةِ الصلاةِ.

[تعريف الصحابي]:

والصَّحْبُ، بفتحِ الصادِ وإسكانِ الحاءِ المهملتينِ: اسمُ جَمْعٍ لصاحِبٍ كرَكْبٍ لراكبٍ، وقد اختُلِفَ في تفسيرِ معنى الصَّحَابي على أقوالٍ: (منها) أنه مَن رأى النبيَّ [ﷺ][2] [١٣/ ب] مسْلماً وإنْ لم يروِ عنهُ ولا جَالَسَهُ. (ومنهم) مَنْ اعْتَبرَ طولَ المجالَسَةِ. (ومنهم) من اعْتَبرَ الرِّوايةَ عنهُ. (ومنهم) مَن اعتبرَ أنْ يموتَ على دينِه. وبيانُ حُجج هذهِ الأقوالِ وراجِحِها مِنْ مرجُوحِها مَبْسُوطٌ في الأُصُولِ[3] وعلمِ الاصْطِلاحِ[4] فلا

---

(١) سيأتي تفسير الآل في باب ما يستدل به على تفسير آله المصلى عليهم، من أبواب صفة الصلاة من كتابنا هذا.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) انظر: «حصول المأمول من علم الأصول» لمحمد صديق حسن خان. ط: مصطفى محمد بمصر ١٩٣٨م ص٥٦.
ومختصر المنتهى الأصولي ومعه شرح القاضي عضد الملة والدين، وعليه حواشي التفتازاني والجرجاني والهروي. للإمام ابن الحاجب المالكي. مطبعة الفجالة الجديدة - ١٩٧٣م. (٢/ ٦٧).

(٤) انظر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» للعراقي. تأليف: الإمام محمد بن عبد الرحمن السخاوي. (٤/ ٧٤ - ٨٩). =

نُطوّلُ بذكْرِهِ[1]. وذَكَر السَّلامَ بعدَ الصلاةِ امتثالاً لقولهِ تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا﴾[2]، وفي معناهُ أقوالٌ: الأوّلُ: أنهُ الأمانُ أي التسليمُ مِنَ النَّارِ. وقيل: هو اسمٌ من أسمائِهِ تعالَى، والمرادُ: السَّلامُ على حِفْظِكَ ورعايَتِكَ متولٌ لهما وكفيلٌ بهِمَا. وقيلَ: هو المسَالمةُ والانقيادُ.

(هذا كِتابٌ يَشْتَمِلُ على جُمْلةٍ مِنَ الأحادِيثِ النَّبَوِيَّةِ التي تَرْجعُ أُصُولُ الأحْكامِ إليْها وَيَعْتَمدُ عُلماءُ أَهْلِ الإِسْلامِ عَليْها).

الإِشارةُ بقولهِ هذَا إلى المُرتّبِ الحاضِرِ في الذِّهْنِ مِنَ المعاني المخصُوصَةِ أَوْ أَلْفَاظِهَا أو نُقُوشِ ألفاظِها، أو المعاني مع الألفاظِ، أو معَ النقوشِ، أو الألفاظِ والنقوشِ، أو مجموع الثلاثةِ، وسواءٌ كانَ وضعُ الديباجَةِ قَبْلَ التصنيفِ أو بعدَهُ، إذ لا وُجُودَ لواحدٍ منها في الخارجِ. وقد يُقالُ: إنَّ نَفْيَ وجُودِ النقوشِ في الخارجِ خلافُ المحسوسِ، فكيفَ يَصِحُّ جَعْلُ الإِشارةِ إلى ما في الذِّهْنِ على جميعِ

= و شرح ألفية السيوطي في الحديث، المسمَّى: «إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدُرر في علم الأثر» تأليف: محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الولوي. (٢/ ١٨٤ ـ ١٨٧).

(١) قال ابن حجر في «الإصابة في تمييز الصحابة» (١/ ١٥٨ ـ ١٥٩):
«وأصحُّ ما وقفتُ عليه من ذلك أن الصحابيّ: مَنْ لقي النبيَّ ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام؛ فيدخل فيمن لقيه مَن طالت مجالستُه له أو قصُرت، ومن رَوى عنه أو لم يَرْوِ، ومن غزا معه أو لم يَغْزُ، ومن رآه رؤية ولم يجالسه، ومن لم يره لعارضٍ كالعَمَى.
• ويدخل في التعريف:
- كل مكلف من الجن والإنس.
- وكل من لقيه مؤمناً ثم ارتد، ثم عاد إلى الإسلام، ومات مسلماً سواء اجتمع به ﷺ مرة أخرى أم لا، وهذا هو الصحيح المعتمد كالأشعث بن قيس، فإنه ارتد ثم عاد إلى الإسلام في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ومات مسلماً. فقد اتفق أهل الحديث على عدِّه من الصحابة.
• ويخرج من التعريف:
- من لقيه كافراً، ولو أسلم بعد ذلك، إذا لم يجتمع به مرة أخرى.
- من لقيه مؤمناً بغيره، كمن لقيه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة.
- ومن لقيه مؤمناً به، ثم ارتد ومات على ردته والعياذ بالله.
ثم قال:
وهذا التعريف مبنيّ على الأصح المختار عند المحققين: كالبخاري وشيخه أحمد بن حنبل ومن تبعهما...» اهـ بتصرف.

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٥٦.

التقاديرِ؟ ويُجَابُ بأنَّ الموجُودَ من النُّقُوشِ في الخارجِ لا يكونُ إلا شَخْصَاً، ومِنَ المعلومِ أنَّ نقوشَ كتابِ المصنِّفِ [الموجودِ][1] حالَ الإشارةِ مثلاً ليستِ المقصودةَ بالتسميةِ بلِ المقصودُ وصفُ النَّوعِ وتسميتُه وهو الدالُّ على تلكَ الألفاظِ المخصُوصَةِ أعمُّ منْ أنْ يكونَ ذلكَ الشَّخْصُ أو غيرُه ممَّا يشارِكُه في ذلكَ المفهومِ، ولا شكَّ أنهُ لا حصولَ لهذَا الكليّ، فالإشارةُ على جميعِ التقاديرِ إلى الحاضِرِ في الذِّهنِ، فيكونُ استعمالُ اسمِ الإشارة هَهُنَا مجازاً تنزيلاً للمعقول منزلةَ المحسوسِ للترغيبِ [و][2]التنشيطِ. قال الدَّوَّانيُّ: ومِنْ هَهُنَا عَلِمْتَ أنَّ أساميَ الكُتُبِ مِنْ أعلامِ الأجناسِ عندَ التحقيقِ.

[مصادر المنتقى]:

(انْتَقَيْتُهَا من صَحِيحَي البُخَارِيِّ وَمُسْلِم، وَمُسْنَد الإمام أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَجامِعِ أبي عِيسىٰ التِّرْمِذِيِّ، وَكِتابِ السُّنَنِ لأَبِي عَبْدِ الرَّحْمٰنِ النَّسائي، وَكِتابِ السُّنَنِ لِأبي دَاوُدَ السِّجِسْتاني، وَكِتابِ السُّنَنِ لابْنِ ماجَهْ القَزْويني، وَاسْتَغْنَيْتُ بِالعَزْوِ إلى هٰذِهِ المَسانِيدِ عَنِ الإطالَةِ بِذِكْرِ الأسانِيدِ).

قولُه: (انتقيتُها) الانتقاءُ: الاختيارُ، والمُنْتَقَى: المختَارُ. ولنتبرّكْ بِذِكْرِ بعضِ أحوالِ هؤلاءِ الأَئِمَّةِ على أبلغِ وجْهٍ في الاختصارِ فنقولُ:

[ترجمة البخاري]:

أما البخاري[3] فهو أبو عبدِ اللَّهِ محمدُ بنُ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ المُغيرةِ الجُعْفيُّ البخاريُّ حافظُ الإسلامِ وإمامُ أئمتِه الأعلامِ. وُلِدَ ليلةَ الجمعةِ لثَلاثَ عشْرةَ ليلةً خلتْ مِنْ شوّالٍ سنةَ أربعٍ وتسعينَ ومائةٍ، وتُوفي ليلةَ الفِطْرِ سنةَ ستٍ وخمسينَ ومائتينِ، وعُمْرهُ اثنتانِ وسِتُّونَ سنةً إلَّا ثلاثةَ عشرَ يوماً، ولم يُعْقِبْ ولداً ذكراً.

---

(١) في (ج): (الموجودة).
(٢) في (ب): (في).
(٣) انظر ترجمته في:
«الجرح والتعديل» (٧/ ١٩١ رقم ١٠٧٦) و «تاريخ بغداد» (٢/ ٤ ـ ٣٤) و «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٧١ ـ ٢٧٩ رقم ٣٨٧) و «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٥٥ ـ ٥٥٧ رقم ٥٧٨) و «طبقات الشافعية» للسبكي (٢/ ٢١٢ ـ ٢٤١ رقم ٥٤) و «شذرات الذهب» (٢/ ١٣٤ ـ ١٣٦).

رَحَل في طلبِ العلمِ إلى جميعِ محدِّثي الأمْصَارِ وكتبَ بخراسانِ والجبالِ[1] والعراقِ والحجازِ والشامِ ومِصْرَ، وأخذَ الحديثَ عن جماعةٍ منَ الحفاظِ منْهم مكيُّ بنُ إبراهيمَ البلْخيُّ[2]، وعُبدانُ بنُ عثمانَ المرْوزيُّ[3]، وعبدُ اللَّهِ بنُ موسَىٰ العبسيُّ[4]، وأبو عاصم الشيباني[5]، ومحمدُ بنُ عبدِ اللَّهِ الأنصاريُّ[6]، ومحمدُ بنُ يوسُفَ الفِريابيُّ[7]، وأبو نُعيم الفضْلُ بنُ دُكَيْنٍ[8]، وعليُّ بنُ المدِينيِّ[9]، وأحمد بنُ حنبلٍ[10]، [8/جـ] ويَحْيى بنُ معينٍ[11]، وإسماعيلُ بنُ أبي أُوَيْسٍ المدنيُّ[12]، وغيرُ

---

(١) قال ياقوت في معجم البلدان: (٢/٩٩): «الجبالُ: جمع جبل. اسم علم للبلاد المعروفة اليوم باصطلاح المعجم بـ «العراق» وهي ما بين أصبهان إلى زنجان وقزوين...» اهـ.

(٢) أبو السكن. توفي سنة أربع عشرة، وقيل: خمس عشرة.
انظر ترجمته في: «المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل»، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر. تحقيق: سكينة الشهابي. رقم (١٠٥٩).

(٣) توفي سنة إحدى وعشرين. انظر: أسامي مشايخ الإمام البخاري، لمحمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني. ص٥٤.

(٤) مات يوم الخميس لثمان خلون من المحرم سنة خمس وثلاثين ومائتين.
انظر: «المعجم المشتمل» رقم (٤٩٢).

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٣٩٤) فقد قال الذهبي: «ـ سمع ـ بالبصرة من أبي عاصم النبيل» اهـ.

(٦) وهو بصري. مات سنة أربع عشرة ومائتين، ويقال سنة خمسَ عشرة.
انظر: «المعجم المشتمل» رقم (٨٧٤).

(٧) توفي سنة اثنتي عشرة.
انظر: «المعجم المشتمل» رقم (١٠١١).

(٨) توفي سنة عشر ومائتين.
انظر: «المعجم المشتمل» رقم (٧٢٠).

(٩) توفي سنة أربع وثلاثين.
انظر: «المعجم المشتمل» رقم (٦٣٧).

(١٠) ستأتي مصادر ترجمته ص١٢٤ ـ ١٢٥ من كتابنا هذا. عندما يذكره المؤلف رحمه الله قريباً.

(١١) أبو زكريا، مروزي: سكن بغداد. مات في ذي القعدة سنة ثلاث وثلاثين ومائتين.
انظر: «المعجم المشتمل» رقم (١١٦٢).

(١٢) واسمه: عبد الله بن عبد الله بن أُوَيْس بن عامر ابن أخت مالك بن أنس ـ توفي سنة ست ويقال: سبع وعشرين ومائتين.
انظر: «المعجم المشتمل» رقم (١٧٤).

هؤلاءِ مِنَ الأئمةِ[1]. وأخذَ الحديثَ عنْهُ خَلْقٌ كثيرٌ[2]، قال الفَرَبْرِيُّ[3]: سمِعَ كتابَ البخاريِّ تسعونَ ألفَ رجلٍ فما بقي أحدٌ يَرْوِي عنْهُ غيري. قال البخاري[4]: خرَّجتُ كتابَ الصحيحِ من زُهاءِ ستِّمائةِ ألفِ حديثٍ وما وضَعْتُ [فيهِ][5] حديثاً إلا وصلَّيْتُ ركعَتينِ. وله وقائِعُ وامتحاناتٌ وماجريات مبسوطة في المطوَّلاتِ من تراجمهِ.

[ترجمة مسلم]:

وأما مسلمٌ[6] فهوَ أبو الحُسَينِ مسلمُ بنُ الحجَّاجِ بنِ مسلمٍ القُشيريُّ

---

(١) انظر: «أسامي مشايخ الإمام البخاري» تأليف: محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني حققه وقدم له: نظر محمد الفاريابي.
و «إسعاف القاري بمعجم شيوخ الإمام البخاري» تصنيف: أبي عمير مجدي بن محمد بن عرفات».
و «أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح» تصنيف: عبد الله بن عدي الجرجاني. دراسة وتحقيق وشرح. د. عامر حسن صبري.

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩٧).

(٣) الفَرَبْري: بفتح الفاء والراء، وسكون الباء الموحدة وبعدها راء أخرى. هذه النسبة إلى فَرَبْر وهي (بلدة) على طرف جَيْحُون. مما يلي بخارى، أقمت بها أياماً في انصرافي من وراء النهر، والمشهور بالنسبة إليها أبو عبد الله/ محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفَرَبْري/ راوية كتاب الجامع «الصحيح» لمحمد بن إسماعيل البخاري عنه. رحل إليه الناس وحملوا عنه هذا الكتاب، وكان سمع علي بن خَشْرَم المروزي...» اهـ.
«الأنساب» للسمعاني (٤/ ٣٥٩).

(٤) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٩).

(٥) في المخطوط (أ): «فيها» والتصويب من حاشية المخطوط حيث قال: (في الخلاصة «فيه» بدل «فيها») اهـ.

(٦) انظر ترجمته في:
«الجرح والتعديل» (٨/ ١٨٢ رقم ٧٩٧) و «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٠٠ ـ ١٠٤ رقم ٧٠٨٩) وطبقات الحنابلة (١/ ٣٣٧ ـ ٣٣٩ رقم ٤٨٨) و «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٨٨ ـ ٥٩٠ رقم ٦١٣) و «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٨٩ ـ ٩٢ رقم ١٣١) و «معجم المؤلفين» (١٢/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣).

النيسابوريُّ أحدُ الأئمةِ الحفَّاظِ، وُلِدَ سنةَ أربع ومائتَين، كذَا [قاله][1] ابنُ الأثيرِ[2].
وقال الذهبيُّ في النُّبلاءِ[3]: سَنَةَ سِتٍّ. وتُوفيَ عَشِيَّةَ يومِ الأحَدِ لستٍّ أو لِخَمْسٍ أو لأرْبَعٍ بقِينَ من رَجَبٍ سنةَ إحْدَىٰ وستينَ ومائتينِ وهو ابنُ خمسٍ وخمسينَ سنةً.
رَحَلَ إلى العراقِ والحجازِ والشامِ ومِصْرَ وأخذَ الحديثَ عن: يحيىَ بنِ يحيى النيسابُوريِّ[4]، وقتيبةَ بنِ سعيدٍ[5]، وإسحٰق بنِ راهَويْه[6]، وعليِّ بن الجَعْدِ[7]، وأحمدَ بنِ حنبلٍ[8]، وعُبيد اللَّهِ القواريريِّ[9]، وسُرَيْجِ بنِ يونسَ[10]،

---

(١) في (ج): (قال).

(٢) قلت: بل قال ابن الأثير في مقدمة «جامع الأصول» (١/ ١٨٧): «وُلِدَ سنةَ سِتّ ومائتين».

(٣) قلت: بل في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٥٨): «أنه ولد سنة أربع ومئتين».

(٤) أبو زكريا التميمي الحنظلي النيسابوري (ثقة، ثبت، إمام. مات سنة ست وعشرين على الصحيح. انظر: «تقريب التهذيب» (٢/ ٣٦٠ت: ١٩٨).

(٥) أبو رجاء البلخي البغلاني. قال ابن عدي: اسمه يحيى، وقتيبة لقب. وقال ابن منده: اسمه علي. مات سنة أربعين ومائتين. روى عنه مسلم ستمائة وثمانية وستين حديثاً. (ثقة، ثبت). [«التقريب» (٢/ ١٢٣ ت: ٨٥)].

(٦) أبو يعقوب الحنظلي، المعروف بابن راهويه المروزي، نزيل نيسابور، كان من سادات أهل زمانه فقهاً وعلماً وحفظاً وصنف الكتب، وفرَّع على السنن، وذبَّ عنها، وقمع من خالفها. ولد سنة ست وستين ومائة. ومات سنة ثمان، وقيل: سبع وثلاثين ومائتين بنيسابور (ثقة، حافظ، مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسير).
انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ١١٢ ـ ١١٣) و «التقريب» (رقم: ٣٣١).
قلت: وحكم الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٧٧) على حكاية أبي داود بأنه تغير قبل موته بيسير ـ بنكارتها.

(٧) علي بن الجَعْد بن عُبيد الجَوْهري البغدادي. ثقةٌ. ثبتٌ. رمي بالتشيع، مات سنة ثلاثين ومئتين. «التقريب» رقم (٤٦٩٨) و «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٤٦ ـ ١٤٨). وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦١) «وله ـ أي لمسلم ـ شيوخ سوى هؤلاء ـ أي المتقدم ذكرهم ـ لم يخرج عنهم في «صحيحه» كعليِّ بن الجعد، وعلي بن المديني، ومحمد بن يحيى الذُّهلي» اهـ.

(٨) ستأتي مصادر ترجمته ص١٢٤ ـ ١٢٥ من كتابنا هذا.

(٩) في المخطوط (أ، ب، ج): «عبد الله» والصواب ما أثبتناه من كتب الرجال الآتي ذكرها.
• عُبيد الله بن عمر بن ميسرة القَوَاريريُّ، أبو سعيد البصري، نزيل بغداد: ثِقةٌ، ثبتٌ. مات سنة خمسٍ وثلاثين على الأصح وله خمسٌ وثمانون سنة.
انظر: «التقريب» رقم (٤٣٢٥) و «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٣ ـ ٢٤).

(١٠) سُرَيْج بن يونس بن إبراهيم، أبو الحارث البغدادي العابد، مروزي الأصل، ذكر =

وعبدِ اللَّهِ بنِ مَسْلَمَةَ القَعْنبيِّ[1]، وحرْملةَ بنِ يحيىَ[2]، وخَلَفِ بنِ هشامٍ[3] وغيرِ هؤلاءِ من أئمةِ الحديثِ[4]. ورَوَى عنهُ الحديثَ خَلْقٌ كثيرٌ[5]، منهم: إبراهيمُ بنُ محمد بنِ سُفيانَ، وأبو زُرْعَة، وأبو حاتم. «قال الحَسنُ بنُ محمدِ الماسَرْجِسِيُّ: سمعتُ أبي يقولُ: سمعتُ مسلماً يقولُ: صنَّفتُ المسندَ الصحيحَ من ثلاثمائةِ ألفِ حديثٍ مسموعةٍ»[6]. «قال محمدُ بنُ يعقوبَ الأخرَمُ: [٣ب/ب] قلَّمَا يفوتُ البخاريَّ ومسلماً مما ثبتَ في الحديثِ حديثٌ»[7]. وقال

= الدارقطني في كتاب التصحيف أنه حدث بحديث، فصحف في اسم منه، فذكر ذلك لداود بن رشيد، فقال: ليس سريج من جَمَّازَات المحامل. ومات سنة خمس وثلاثين ومائتين. (ثقة. عابد).

انظر: «التقريب» رقم (٢٢١٩) و «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٨٦ ـ ٦٨٧).

(١) عبد الله بن مسلمة بن قَعْنَب أبو عبد الرحمن القعنبي الحارثي المدني نزيل البصرة، وكان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً. مات سنة إحدى وعشرين ومائتين. روى عنه مسلم سبعين حديثاً.

«ثقه، عابد».

«التقريب» رقم (٣٦٢٠) و «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤).

(٢) حَرْمَلَة بن يحيى بن حَرملة بن عِمْران، أبو حفص التُّجِيبيُّ المصريُّ، صاحبُ الشافعي: صدوقٌ. مات سنة ثلاث أو أربع وأربعين، وكان مولده سنة ستين.

«التقريب» رقم (١١٧٥). و «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٧١ ـ ٣٧٢).

(٣) خلف بن هشام بن ثعلب، ويقال: ابن هشام بن طالب بن غراب، أبو محمد البغدادي المقرئ البزار ـ آخره راء ـ. توفي خلف رحمه الله، سنة تسع وعشرين ومائتين. (ثقة، له اختيار في القراءات).

«التقريب» رقم (١٧٣٧) و «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٤٩).

(٤) انظر: «إسعاف المحتاج بمعجم شيوخ الإمام مسلم بن الحجاج» تصنيف أبي عمير، مجدي بن محمد بن عرفات.

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٢ ـ ٥٦٣).

(٦) ذكره ابن الأثير في مقدمة «جامع الأصول» (١/ ١٨٧ ـ ١٨٨) ومقدمة صحيح مسلم للنووي (١/ ١٥).

وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٠٢).

(٧) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٥ ـ ٥٦٦).

وابن الأثير في «مقدمة جامع الأصول» (١/ ١٨٨).

قلت: لقد فاتهما كثير من الأحاديث الصحيحة، كما صرَّحا به. =

الخطيبُ أبو بكرٍ البغداديُّ[1]: «إنَّما قَفَا مسلمُ طريقَ البخاريِّ ونَظَرَ في عِلْمِهِ وحَذَا حَذْوهُ».

[ترجمة أحمد بن حنبل]:

وأما أحمدُ بنُ حنبلٍ[2] فهوَ الإمامُ الكبيرُ المجمعُ على إمامتِهِ وجلالتِهِ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ حنبلِ بنِ هِلالٍ الشيبانيُّ، رَحَلَ إلى الشَّامِ والحجازِ واليمنِ وغيرِها وسمعَ من سُفيانَ بنِ عُيينةَ وطبقتِهِ، وَروىٰ عنهُ جماعةٌ مِنْ شُيوخِهِ وخلائقُ آخرونَ لا يُحْصَونَ [٢ب] منهمُ البخاريُّ ومسلمٌ. قال أبو زُرْعةَ: [كان][3] كُتبُ أحمدَ بنِ حنبلٍ اثنَيْ عشرَ حِمْلاً، وكان يحفظُها على ظَهْرِ قلبِهِ، وكانَ يحفظُ ألفَ ألفِ حديثٍ، وُلِدَ في شهرِ ربيعٍ الأولِ سنةَ أربعٍ وستينَ ومائةٍ وتُوفيَ سنةَ إحدَىٰ وأربعينَ ومائتينِ على الأصحِّ، ولَه كراماتٌ جليلةٌ، وامتُحِنَ المحنَةَ المشهورةَ. وقد طوَّل المؤرِّخونَ ترجمتَهُ وذكَرُوا فيها عجائبَ وغَرائبَ. وترجمهُ الذهبيُّ في النبلاءِ[4] في مقدارِ خمسينَ ورقَةً وأُفرِدَتْ ترجمتُهُ بمصنفاتٍ مُسْتَقلَّةٍ[5]، وله رَحِمَهُ اللَّهُ المسندُ الكبيرُ انتقاهُ من أكثرَ مِنْ سبعمائةِ ألفِ حديثٍ وخمسينَ ألفِ حديثٍ، ولم يُدْخِلْ فيهِ إلَّا ما يُحتجُّ بهِ، وبالغَ بعضُهم فأطلَقَ على جميعِ ما فيهِ أنهُ

= • نقل ابن الصلاح في كتابه «علوم الحديث» ص١٩، تحقيق الدكتور: نور الدين عتر، عن الإمام البخاري قوله: «ما أدخلت في كتاب الجامع إلاّ ما صح، وتركت من الصحاح لملال الطول» اهـ.

• ونقل ابن الصلاح في كتابه «علوم الحديث» ص٢٠، عن الإمام مسلم قوله: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا ـ يعني في كتابه الصحيح ـ إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه» اهـ.

• وانظر ما قاله الإمام النووي في مقدمة شرحه لمسلم (١/ ٢٤).

(١) في «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٠٢).

(٢) انظر ترجمته في:
«التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ٥ رقم ١٥٠٥) و «الجرح والتعديل» (٢/ ٦٨ ـ ٧٠ رقم ١٢٦) و «تاريخ بغداد» (٤/ ٤١٢ ـ ٤٢٣ رقم ٢٣١٧) و «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١١٠ ـ ١١٢ رقم ٤٥) و «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٣١ ـ ٤٣٢ رقم ٤٣٨).

(٣) كذا في المخطوط (أ، ب، ج) والصواب (كانت).

(٤) (١١/ ١٧٧ ـ ٣٥٨ رقم ٧٨).

(٥) مثل: «مناقب الإمام أحمد بن حنبل» لابن الجوزي، و «ابن حنبل» للشيخ محمد أبي زهرة.

صحيحٌ. وأمَّا ابنُ الجوزيِّ فأدْخَلَ كثيراً منه في موضوعاته، وتعقَّبَهُ بعضُهم في بعضِها، وقد حقَّقَ [الحفاظُ][1] نفيَ الوضْعِ عنْ جميعِ أحاديثِهِ، وأنهُ أحسَنُ انتقاءً وتحريراً مِنَ الكُتُبِ التي لم يلتزمْ مُصنِّفوهَا الصِّحَّةَ في جميعِها كالموَطَّأ والسُّننِ الأرْبَعِ، وليستِ الأحاديثُ الزائِدَةُ فيه على الصحيحين بأكثرَ ضَعْفَاً من الأحاديثِ الزائدةِ في سننِ أبي داودَ والترمذيِّ. وقد ذكَرَ العراقيُّ أنَّ فيهِ تِسْعَةَ أحاديثَ موضوعةٍ[2]، وأضافَ إليها خمسةَ عشرَ حديثاً أورَدَهَا ابنُ الجوزي في الموضُوعاتِ[3] وهي فيهِ، وأجابَ عنها حديثاً حديثاً. قال الأسيوطيُّ: وقد فاتَهُ أحاديثُ أُخَرُ أوْردَهَا ابنُ الجوزيِّ وهي فيهِ، وقد جَمَعَهَا السُّيوطيُّ في جُزءٍ سماه «الذَّيْلَ الممهدَ» وذَبَّ عنها، وعِدَّتُها أربعةَ عشرَ حديثاً. قال الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ في كتابِه «تعجيل المنفعة في رجالِ الأربعةِ»[4]: ليسَ في المسندِ حديثٌ لا أصْلَ له إلَّا ثلاثةَ أحاديثَ أو أربعةً، مِنْها حديثُ عبدِ الرحمن بنِ عوفٍ أنهُ يدخلُ الجنةَ زحفاً[5]. قال: والاعتذارُ عنهُ أنه مِمَّا أمَرَ أحمدُ بالضربِ عليهِ فتُرِكَ سَهواً. قال الهيثمي في زوائد المسند[6]: «إن مُسْنَدَ أحمدَ [9/ جـ] أصَحُّ صحيحاً مِنْ غيرِهِ، لا يُوازي مُسندَ أحمدَ كتابٌ مسندٌ في كَثْرَتِهِ وحُسْنِ سِيَاقَاتِهِ»، قال السيوطيُّ في خُطْبَةِ كتابِهِ «الجامِعُ الكبيرُ»[7] ما لفظُه: «وكلُّ ما كانَ في مُسندِ أحمدَ فهو مقبولٌ، فإنَّ الضعيفَ الذي فيه يقرب من الحسن، انتهى.

---

(١) في (ب) و(جـ): (الحافظ).

(٢) انظر تخريجها والكلام عليها في: «القولُ المُسدّدِ في الذَّبِّ عن مسند الإمامِ أحمد» لابن حجر العسقلاني (ص٤٥ ـ ٧١).

(٣) انظر تخريجها والكلام عليها في «القولُ المسدّد» ص٧٣ ـ ١٠٢.

(٤) (١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١).

(٥) أخرجه أحمد في المسند (٦/ ١١٥).
والطبراني في الكبير (١/ ١٢٩ رقم ٢٦٤) والبزار كما في الكشف (٣/ ٢٠٩ رقم ٢٥٨٦).
وقال الهيثمي: هذا منكر، وعلته عمارة بن زاذان، قال الإمام أحمد: له مناكير، وقال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه، وضعفه الدارقطني.
وقد أورده ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٣) ولم يصب.
وانظر: «القول المسدد» (ص٦٥ ـ ٦٩) وتنزيه الشريعة (٢/ ١٤ ـ ١٥).

(٦) أي في زوائد المسند على الكتب الستة وهو كتاب غاية المقصد.

(٧) (١/ ١٦).

[ترجمة الترمذي]:

وأما الترمذي[1] فهو أبو عيسى محمدُ بنُ عيسى بن سَوْرَةَ - بفتح السين المهملة وسكون الواو وفتح الراءِ المهملةِ مخففة - ابنِ موسى بنِ الضحاك السلمي الترمُذِي[2] - [بالفوقية][3] وكسر الميم أو ضمِّها بعدها ذالٌ معجمة -. ولد في ذي الحِجّة سنةَ مائتين، وتوفي بترمِذ ليلةَ الاثنين الثالثَ عشرَ من رجبٍ سنةَ تسع وسبعين ومائتين. هكذا في «جامع الأصول»[4] و«تذكرة الحفّاظ»[5]، وهو أحدُ الأعلامِ الحفّاظ، أخذ الحديثَ عن جماعة[6] مثل قُتَيبةَ بن سَعيد، وإسْحٰقَ بن موسى، ومحمودِ بنِ غَيْلان، وسعيدِ بن عبد الرحمن، ومحمد بن بشار، وعليِّ بن حجر، وأحمدَ بنِ منيع، ومحمد بن المثنّى، وسُفيانَ بنِ وكيع، ومحمد بن إسماعيلَ البخاريّ، وغيرهم. وأخذ عنه خلقٌ كثيرٌ منهم محمدُ بنُ أحمد بنِ محبوبٍ المحبوبي [١٠/جـ] وغيرُه[7]، وله تصانيفُ في علم الحديث، وكتابُه الجامعُ أحسنُ الكتبِ وأكثرُها فائدةً وأحكمُها ترتيباً وأقلُها تكراراً، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهبِ ووجوهِ الاستدلالِ والإشارةِ إلى ما في الباب من الأحاديث[8]، وتبيينِ أنواعِ الحديثِ من الصِّحة والحسنِ والغرابةِ والضَّعف، وفيه

---

(١) في المخطوط (أ، ب، جـ) قدم النسائي على الترمذي.
ثم قال في حاشية المخطوط: «تقدم هذه الترجمة - أي الترمذي - بعد أحمد بن حنبل ليطابق الشرح المشروح».

(٢) انظر ترجمته في:
«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٣ - ٦٣٥ رقم ٦٥٨)، و «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٧٨ رقم ٨٠٣٥)، و «شذرات الذهب» (٢/ ١٧٤ - ١٧٥) و «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٤٤ - ٣٤٥ رقم ٦٣٨)، و «معجم البلدان» (٢/ ٢٦ - ٢٧)، و «معجم المؤلفين» (١١/ ١٠٤ - ١٠٥). و «مقدمة شرح الترمذي» لأحمد شاكر. ومجلد «المقدمة» لعبد الرحمن المباركفوري شارح الترمذي، بعنوان: «تحفة الأحوذي».

(٣) في (جـ): (بتثليث الفوقية).

(٤) (١/ ١٩٣ - ١٩٤).

(٥) (٢/ ٦٣٣ - ٦٣٥ رقم ٦٥٨).

(٦) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧١).

(٧) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧١ - ٢٧٢).

(٨) انظر: «فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي. تأليف أبي القاسِم عُبيد بن محمد الإسْعِرْدي.

جرحٌ وتعديلٌ، وفي آخره كتابُ العِلل[1] قد جمع فيه فوائدَ حسنةً. قال النوويُّ في التقريب[2]: «وتختلف النُّسخُ من سُنن التِرمِذيِّ في قولِه حسنٌ أو حسنٌ صحيحٌ ونحوُه، فينبغي أن تَعتنيَ بمقابلةِ أصْلِكَ بأصولٍ مُعْتمدَةٍ وتعتمدُ ما اتفقتْ عليه» انتهى. قال الترمذي[3]: «صنّفت كتابي هذا فعرضْتُه على علماء الحجاز فرضُوا به، وعرضتُه على علماء العراق فرضُوا به، وعرضتُه على علماء خُراسانَ فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتابُ فكأنّما في بيته نبيٌّ يتكلّم».

[ترجمة النسائي]:

وأما النسائيُّ[4] فهو أبو عبدِ الرحمنِ أحمدُ بنُ شعيبِ بنِ عليِّ بنِ بحر بنِ سنان النّسائي أحدُ الأئمةِ الحفّاظ، والمهرةِ الكبار. ولد سنةَ أربعَ عشرةَ ومائتين، ومات بمكة سنةَ ثلاثٍ وثلاثمائة، وهو مدفونٌ بها. روى الحديث عن[5] قُتيبةَ بن سعيد، وإسحٰقَ بن إبراهيم، وحميدِ بنِ مَسْعدةَ، وعليّ بنِ خشْرَم، ومحمدِ بنِ عبد الأعلى، والحارثِ بن مسكين، وهنادِ بن السّري، ومحمد بن بشّار، ومحمود بن غيلان، وأبي داودَ سليمانَ بنِ الأشعثِ السّجِستاني وغيرُ هؤلاء.

وأخذ عنه الحديث[6] خلقٌ منهم أبو بِشْرٍ الدُّولابي، وأبو القاسم [الطَّبري][7]، وأبو جعفرٍ الطَّحاوي، ومحمدُ بنُ هٰرون بنِ شعيب، وأبو

---

(١) انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي. حققه وعلق عليه: صبحي السامرائي. و «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي. تحقيق ودراسة. د. همام عبد الرحمن سعيد (١/ ٢).

(٢) (١/ ١٤١ ـ مع تدريب الراوي).

(٣) أخرجه الإسعردي في «فضائل الكتاب الجامع» ص٣٢.
والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٤) و «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٤).

(٤) انظر ترجمته في:
«وفيات الأعيان» (١/ ٧٧ ـ ٧٨ رقم ٢٩) و «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٩٨ ـ ٧٠١ رقم ٧١٩) و «شذرات الذهب» (٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤١) و «العِبرَ» (١/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥) و «معجم المؤلفين» (١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥) و «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٢ ـ ٣٤ رقم ٦٦).

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٢٥ ـ ١٢٧).

(٦) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٢٧).

(٧) كذا في المخطوط (أ، ب، جـ)، والصواب [الطبراني] صاحب المعاجم الثلاث. =

الميمونِ بنِ راشد، وإبراهيمُ بنُ محمد بنِ صالح بنِ سنانٍ، وأبو بكرٍ أحمدُ بنُ إسحٰقَ السُّنِّي الحافظ. وله مصنفاتٌ كثيرةٌ في الحديث والعِلل[1]، (منها) السننُ وهي أقلُّ السننِ الأربع بعد الصحيحِ حديثاً ضعيفاً[2]. قال الذهبي[3] والتاجُ السُّبكي[4]: «إن النسائيَّ أحفظُ من مسلم صاحبِ الصحيح».

= انظر: مصادر ترجمة النسائي الآنفة الذكر.

(١) مثل: ١ ـ السنن الكبرى (١/ ٦).
٢ ـ السنن الصغرى (المجتبى) ١/ ٤).
٣ ـ عمل اليوم والليلة (١).
٤ ـ عِشرة النساء (١).
٥ ـ جزء فيه مجلسان من إملاء أبي عبد الرحمن.
٦ ـ فضائل القرآن.
٧ ـ كتاب الجمعة.
٨ ـ كتاب الوفاة. وفاة النبي ﷺ.
٩ ـ خصائص الإمام علي رضي الله عنه.
١٠ ـ تفسير النسائي (١/ ٢).
١١ ـ الضعفاء والمتروكين. وغيرها..

(٢) أثنى كثير من العلماء على مصنف الإمام النسائي ـ السنن الصغرى ـ، وقد أورد الحافظ السيوطي في مقدمة «زهر الربى على المجتبى» كثيراً من أقوالهم.
(ومنها): قال أبو الحسن المعافري (١/ ٤): «إذا نظرت إلى ما يخرجه أهل الحديث فما خرّجه النسائي أقرب إلى الصحة مما خرجه غيره» اهـ.
(ومنها): قال أبو عبد الله بن رشيد (١/ ٤ ـ ٥): «كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً وأحسنها ترصيفاً، وكان كتابه جامعاً بين طريقي البخاري ومسلم مع حظ كثير في بيان العلل. وفي الجملة فكتاب السنن أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً. ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي، ويقابله من الطرف الآخر كتاب ابن ماجه فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث...» اهـ.
• وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٤٣٦): «... وكتابه يضاف إلى كتاب البخاري ومسلم وأبي داود... ويعتمد على قوله في الجرح والتعديل، وكتابه في السنن مرضيٌّ».
• **قلت**: والمتتبع لما قام به المحدث محمد ناصر الدين الألباني من تقسيم السنن إلى صحيح وضعيف، تجد أن عدد الأحاديث الضعيفة في سنن النسائي بلغت (٣٨٨) حديثاً.
بينما عدد الأحاديث الضعيفة في سنن أبي داود بلغت (١١٢٧) حديثاً.
وفي سنن الترمذي بلغت (٨٣٢) حديثاً. وفي سنن ابن ماجه بلغت (٨٧٧) حديثاً.
وبذلك نصل إلى القول بأن سنن النسائي أقل السنن الأربع بعد الصحيح حديثاً ضعيفاً. والله أعلم.
(٣)(٤) انظر: «طبقات الشافعية» للسبكي (٣/ ١٦).

[ترجمة أبي داود]:

وأما أبو داودَ[1] فهو سليمانُ بنُ الأشْعثِ بنِ إسحٰقَ بنِ بشيرِ بنِ شَدَّاد بنِ عمرِو بنِ عمرانَ الأزديُّ السَّجِسْتاني - بفتح السين وكسر الجيم [والكَسْرُ أكثر][2] -، أحدُ من رحَل وطوّف البلادَ وجمع وصنّف وكتب عن العراقيين والخراسانيين والشاميين والمِصْريين والجزريين. ولد سنةَ ثنتين ومائتين، وتُوفي بالبصْرة لأربعَ عشْرةَ ليلةً بقِيَت من شوّال سنةَ خمسٍ وسبعين ومائتين.

وأخذ الحديثَ[3] عن مسلم بنِ إبراهيمَ، وسليمانَ بنِ حرْبٍ، وعثمانَ بنِ أبي شيبةَ، وأبي الوليد الطيالسي، وعبدِ الله بنِ مَسلمةَ القَعْنبيّ، ومُسدَّد بنِ مُسَرْهَدٍ، ويحيىٰ بنِ معينٍ، وأحمدَ بنِ حنبل، وقُتيبة بن سعيدٍ، وأحمدَ بنِ يونُسَ، وغيرِهم ممن لا يُحصى كثرةً.

وأخذ عنه[4] الحديثَ ابنُه عبدُ الله، وأبو عبدِ الرحمن النَّسائي، وأحمدُ بنُ محمدٍ الخلّال، وأبو عليٍّ محمدُ بنُ أحمدَ اللؤلؤي.

قال أبو بكر بنُ داسة: قال أبو داود[5]: «كتبتُ عن رسول اللَّهِ ﷺ خمسَمائة ألفِ حديثٍ انتخبتُ منها ما ضمّنتُه هذا الكتابَ: يعني كتابَ السنن: جمعتُ فيه أربعةَ آلافِ حديثٍ وثمانمائةِ حديثٍ ذكرتُ الصحيحَ و[ما][6] يُشْبِهُهُ ويقاربُه».

قال الخطّابي[7]: «كتابُ السنن لأبي داودَ كتابٌ شريفٌ لم يصنَّفْ في علمِ

---

(١) انظر ترجمته في:
«الجرح والتعديل» (٤/ ١٠١ - ١٠٢ رقم: ٤٥٦) و «معجم المؤلفين» (٤/ ٢٥٥ - ٢٥٦).
و «تاريخ بغداد» (٩/ ٥٥ - ٥٩ رقم: ٤٦٣٨) و «المنتظم» (٥/ ٩٧ - ٩٨: رقم ٢١٩).
و «طبقات الحنابلة» (١/ ١٥٩ - ١٦٢ رقم: ٢١٦) و «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٩١ - ٥٩٣ رقم: ٦١٥). و «أبو داود - حياته - وسننه» تأليف: د. محمد بن لطفي الصباغ.

(٢) زيادة من (أ) و(ب).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٠٤ - ٢٠٥).

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٠٥ - ٢٠٦).

(٥) ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٩٢، ٥٩٣). وانظر: «رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه» قدم لها وحققها وعلق عليها. د. محمد بن لطفي الصباغ.

(٦) زيادة من (أ).

(٧) في «معالم السنن» (١/ ١٠ - ١١ - هامش المختصر).

الدينِ كتابٌ مثلُه، وقد [٤أ/ب] رُزق القَبولَ من كافة الناس على اختلاف مذاهِبهم، فصار حَكَماً بين العلماءِ وطبقاتِ المحدثين والفقهاء، ولكل واحدٍ فيه وِرْدٌ ومنه شَرِب، وعليه مُعوَّلُ أهلِ العِراقِ ومصرَ وبلادِ المغربِ وكثيرٍ من مدن أقطارِ الأرض». قال: قال أبو داود[١]: «ما ذكرتُ في كتابي حديثاً أجمعَ الناسُ على تركه». قال الخطابي[٢] أيضاً: «هو أحسنُ وضعاً وأكثرُ فقهاً من الصحيحين»[٣].

[ترجمة ابن ماجه]:

وأما ابنُ ماجه[٤] فهو أبو عبد الله محمدُ بنُ يزيدَ بنِ عبدِ الله بنِ ماجَهْ القَزوينيُّ مولى ربيعةَ بنِ عبدِ الله، ولد سنةَ تسعٍ ومائتين، ومات يوم الثلاثاءِ لثمانٍ بقِينَ من رمضانَ سنةَ ثلاثٍ أو خمسٍ وسبعين ومائتين، وهو أحدُ الأعلامِ المشاهير.

ألّف سُننَه المشهورةَ وهي إحدى السننِ الأربعِ وإحدى الأمهاتِ الستُ، وأوّلُ

---

(١) ذكره الخطابي في «معالم السنن» (١/ ١١ ـ هامش المختصر).

(٢) في «معالم السنن» (١/ ١١ ـ هامش المختصر).

(٣) إن الكشف عما سكت عنه أبو داود أولى وأقرب إلى التحقيق التام.
وأفضل كتاب للكشف عن أحاديث أبي داود التي سكت عنها. كتاب: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للحافظ المزي؛ لمعرفة طرق الحديث. وكتاب «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للذهبي؛ للكشف عن أحوال الرجال.
وأقرب منهما: «مختصر سنن أبي داود» للمنذري، فإنه تكلم على جميع ما فيها مما يحتمل الكلام، وبيَّن ما فيها مما في الصحيحين وغيرهما، وصححه أو حسنَهُ أبو عيسى الترمذي، وجوَّد الكلام على حديثها غاية التجويد، وجاء كتابه مع كثرة فوائده صغير الحجم.
انظر: كتاب «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير (١/ ١٩٦ ـ ٢١٨) مسألة (١٣) في بيان شرط أبي داود، فقد أجاد وأفاد.

(٤) انظر ترجمته في:
«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٦ ـ ٦٣٧ رقم: ٦٥٩) و «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٦٨ ـ ٤٦٩ رقم: ٨٧٢) و «شذرات الذهب» (٢/ ١٦٤) و «معجم المؤلفين» (١٢/ ١١٥ ـ ١١٦).
و «الفصل المبين على عقد الجوهر الثمين» ص٢٠٧ ـ ٢٢٤.

من عدَّها من الأمهات ابنُ طاهرٍ في الأطراف[1] ثم الحافظُ عبدُ الغني[2].

قال ابن كثير[3]: إنها كتابٌ مفيدٌ قويُّ التبويب في الفقه، رحل ابنُ ماجهْ وطوَّف الأقطارَ، وسمِع من جماعة منهم: أصحابُ مالكٍ، والليثُ. وروى عنه جماعةٌ منهم: أبو الحسنِ القطان.

[اصطلاحات صاحب المنتقى]:

(والعَلامَةُ لِمَا رَواه البُخاريُّ وَمُسْلِمٌ: (أخرجاهُ)، ولِبَقِيَّتِهِمْ: (رَواهُ الخَمْسَةُ) وَلهمْ سَبْعَتِهِمْ: (رَواهُ الجَماعَةُ). ولِأَحْمَدَ مَعَ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ (متّفقٌ عَليْهِ)، وَفِيما

---

(١) هو محمد بن طاهر بن علي بن أحمد، الإمام، الحافظ، الجوَّال الرحَّال، ذو التصانيف، أبو الفضل ابن أبي الحسين بن القَيْسَراني، المقدسي، الأثري، الظاهري، الصوفي.
ولد ببيت المقدس في شوال سنة ثمانٍ وأربعمائة. وتوفي في يوم الجمعة لليلتينِ بقيتا من شهر ربيع الأول، سنة سبع وخمسمائة.
وهو الذي جمع أطراف الكُتب الستة غير الموطأ.
انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣٦١ ـ ٣٧١) و «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٨٧) والوافي بالوفيات (٣/ ١٦٦ ـ ١٦٨) ولسان الميزان (٥/ ٢٠٧ ـ ٢١٠).

(٢) عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني النابلسي، شاعر، عالم بالدين والأدب، مكثر من التصنيف، متصوف. ولد سنة (١٠٥٠هـ) ونشأ في دمشق. ورحل إلى بغداد، وعاد إلى سورية، فتنقل في فلسطين ولبنان، وسافر إلى مصر والحجاز، واستقر في دمشق وتوفي بها سنة (١١٤٣هـ) ومن مؤلفاته: «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث».
قلت: وهو بمثابة فهرست لمعرفة موضع كل حديث من الكتب الستة، غير الموطأ.
انظر: ترجمته وباقي مؤلفاته في «الأعلام» للزركلي (٤/ ٣٢ ـ ٣٣).

(٣) انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ٥٦).
• وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٦٨ ـ ٤٦٩): «قلت: كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب، وفيه أحاديث ضعيفة جداً، حتى بلغني أن السري كان يقول: مهما انفرد بخبر فيه هو ضعيف غالباً، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وفي الجملة ففيه أحاديث منكرة، والله تعالى المستعان. ثم وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه: سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول: كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف ـ يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة. انتهى ما وجدته بخطه، وهو القائل ـ يعني وكلامه هو ظاهر كلام شيخه ـ لكن حملُه على الرجال أولى، وأما حمله على الأحاديث فلا يصح كما قدمت ذكره من وجوه الأحاديث الصحيحة والحسان مما انفرد به من الخمسة» اهـ.

سِوى ذِلكَ أُسَمِّي مَنْ [رَواهُ][1] مِنْهم. وَلَمْ أُخَرِّجْ فِيما عَزَوْتُه عَنْ كُتُبِهِمْ إلا في مَواضِعَ يَسِيرَةٍ، وَذَكَرْتُ في ضِمْنِ ذٰلِكَ شَيْئاً يَسِيراً مِنْ آثارِ الصَّحابَةِ رَضيَ الله عَنْهُمْ [أ٣]، وَرَتَّبْتُ الأحاديثَ في هذا الكِتاب على تَرْتِيبِ فُقَهاءِ أهل زَمانِنا لِتَسْهُلَ على مُبْتَغِيها، وتَرْجَمْتُ لَها أَبْوَاباً بِبَعْضِ ما دَلتْ عَلَيْهِ مِنَ الفَوَائِدِ، وَنَسْأَلُ الله أَنْ يُوَفِّقَنا لِلصَّوَابِ وَيَعْصِمَنَا مِنْ كُلِّ خَطأ وَزَلَلٍ إِنَّهُ جَوَّادٌ كَرِيمٌ).

قوله: (ولأحمدَ معَ البخاريِّ إلخ) المشهورُ عند الجمهورِ أن المتفقَ عليه هو ما اتفق عليه الشيخان من دون اعتبارِ أن يكون معهما غيرُهما، والمصنفُ رحمه الله قد جعل المتفقَ عليه ما اتفقا عليه وأحمدُ ولا مشاحةَ في الاصطلاح.

قوله: (وَلم أُخرِّج)[2] هو من الخروج لا من التخريج، أي أنه اقتصر في كتابه هذا على العزو إلى الأئمة المذكورين، وقد يخرُج عن ذلك في مواضعَ يسيرةٍ فيروي عن غيرهم كالدارَقُطني والبيهقي وسعيدِ بنِ منصورٍ والأثرم.

[يحتج بما في الصحيحين أو في أحدهما]:

واعلمْ أن ما كان من الأحاديث في الصحيحين أو في أحدهما جاز الاحتجاجُ

---

(١) في (ب): (روى).

(٢) التخريج: هو الدلالة على موضع الحديث من مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده ـ ثم بيان مرتبته ـ كصحيح البخاري، ومسلم، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، ومسند أحمد، وموطأ مالك، ومستدرك الحاكم، وصحيحي ابن خزيمة وابن حبان، وسنن الدارقطني، والدارمي، والمعاجم الثلاث للطبراني، ومصنف عبد الرزاق، وابن أبي شيبة، والسنن الكبرى للبيهقي، وشرح السنة للبغوي... وكتب التفسير، والفقه، والتاريخ، التي تستشهد بالأحاديث لكن بشرط أن يرويها مصنفها بأسانيدها استقلالاً، كتفسير الطبري، والأم للشافعي، وتاريخ بغداد، وغيرها...

واعلم أنَّ العزو إلى الكتب التي جمعت بعض الأحاديث لا عن طريق التلقي عن الشيوخ، وإنما من المصنفات السابقة لها فلا يعتبر العزو إليها تخريجاً على الاصطلاح في فن التخريج، وإنما هو تعريف القارئ بأن هذا الحديث مذكور في كتاب كذا، وهذا النوع من العزو يلجأ إليه العاجز عن معرفة مصادر الحديث الأصلية، فينزل في عزوه نزولاً غير مستحسن وهو غير لائق بأهل العلم لا سيما أهل الحديث؛ ومن تلك الكتب التي لا تعتبر مصدراً أصلياً من كتب السنة: كبلوغ المرام لابن حجر، والجامع الصغير للسيوطي، ورياض الصالحين للنووي، وفتح الغفار للرباعي، ونيل الأوطار للشوكاني... وغيرها.

انظر كتاب «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» للدكتور: محمود الطحان ص٧ ـ ١٣٣ فإنه مفيد في بابه.

به من دون بحثٍ لأنهما التزما الصحةَ وتلقّت ما فيهما الأمةُ بالقَبول، قال ابنُ الصلاح[1]: إن العلمَ اليقينيَّ النظريَّ واقعٌ بما أسنداه؛ لأن ظنَّ المعصومِ لا يُخطىءُ. وقد سبقه إلى مثل ذلك محمدُ بنُ طاهرٍ المقدِسيُّ، وأبو نصْرٍ عبدُ الرحيم بنُ عبدِ الخالق بنِ يوسُفَ، واختاره ابنُ كثيرٍ، وحكاه ابنُ تيميةَ عن أهل الحديثِ وعن السلف وعن جماعات كثيرةٍ من الشافعية والحنابلةِ والأشاعرةِ والحنفيةِ وغيرِهم.

قال النووي[2]: وخالف ابنَ الصلاحِ المحققون والأكثرون فقالوا: يفيد الظنَّ ما لم يتواتَر، ونحوَ ذلك حكى زينُ الدين عن المحققين، [٤ب/ب] قال: وقد استثنى ابنُ الصلاحِ أحرُفاً يسيرةً تكلم عليها بعضُ أهلِ النقدِ كالدارقطني[3] وغيرِه، وهي معروفةٌ عند أهلِ هذا الشأنِ.

[الاحتجاج بالأحاديث الصحيحة فيما سوى الصحيحين أو أحدهما]:

وهكذا يجوز الاحتجاجُ بما صَحّحه أحدُ الأئمةِ المعتبرين مما كان خارجاً عن الصحيحين. وكذا يجوز الاحتجاجُ بما كان في المصنفات المختصةِ بجمع الصحيحِ، كصحيح ابنِ خُزيمةَ وابنِ حبانَ ومُستدرَك الحاكم[4] والمُستخرَجاتِ على الصحيحين[5] لأن المصنفين لها قد حكموا بصحة كلِّ ما فيها حكماً [١١/جـ] عاماً.

وهكذا يجوز الاحتجاجُ بما صرح أحدُ الأئمة المعتبرين بحُسنه، لأن الحسَنَ يجوز العملُ به عند الجمهورِ[6]، ولم يخالف في الجواز إلا البخاريُّ وابنُ العربي،

---

(١) انظر: «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط» لابن الصلاح (ص٨٥).

(٢) في كتابه: «إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق» (١/ ١٣٣).

(٣) في كتابه: «التتبع» بتحقيق الشيخ مقبل بن هادي الوادعي.

(٤) انظر: «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٣٩ ـ ٤٣).

(٥) انظر: «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٤٤ ـ ٤٨).

(٦) قال النووي في «التقريب» (١/ ١٦٠ ـ مع التدريب): «الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة» اهـ.
وقال ابن حجر في «نزهة النظر شرح نخبة الفكر» ص٣٣: «وهذا القسم من الحسن مشارك للصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه» اهـ.

والحقُّ ما قاله الجمهورُ لأن أدلةَ وجوبِ العملِ بالآحاد[1] وقَبولِها شاملةٌ له.

ومن هذا القَبيلِ ما سكت عنه أبو داودَ وذلك لما رواه ابنُ الصَلاحِ[2] عن

---

(١) اعلم أن سنة الآحاد ـ الصحيحة أو الحسنة ـ حجة على الجميع يلزم اتباعها، وأنها من مصادر التشريع، سواء وافقت عمل أهل المدينة أم خالفته، وسواء اتفقت مع الأصول المقررة ومقتضى القياس أم لم تتفق، وسواء عمل راويها بها أو لم يعمل، وسواء كانت في أمر يكثر وقوعه أو يقل.
لأنّ أهل المدينة جزء من الأمة لا كلّها. والعبرة بما يرويه الراوي لا بما يعمل به، إذ ربما يعمل بخلاف ما روى خطأ أو نسياناً، أو تأويلاً، فهو غير معصوم. وكون الأمر الذي جاءت به السنة كثير الوقوع لا تأثير له في قبول أو ردّ أخبار الآحاد؛ لأن الحاجة لمعرفة حكم ما يقلّ وقوعه كالحاجة لمعرفة حكم ما يكثر وقوعه، وكلاهما قد ينقله الآحاد فضلاً عن أنّ الكثرة أو القلة لا ضابط لها في هذا الباب.
أما التشبث بمخالفة سنة الآحاد للأصول فغير مقنع، لأن السنة هي التي تؤصل الأصول، فإذا جاءت بحكم يخالف الأصول الثابتة، فإنها تعتبر أصلاً قائماً بنفسه يعمل في دائرته، كما في السَلَم، مع أنه بيع معدوم. والاستقراء دلّ على أنّ المردود من سنة الآحاد الصحيحة السند، بحجة المخالفة للأصول أنه في الحقيقة موافق للأصول لا مخالف لها[أ].
وأما التشبث بعدم فقه الراوي، فقول غير مستساغ لأن رواة السنة عندهم من الفقه، لملازمتهم للرسول ﷺ ما يكفي للاطمئنان بصحة نقلهم، وأنه لم يفتهم شيء من معناه، فضلاً عن معرفتهم بأساليب العربية وبيانها.
وعلى هذا فقول الجمهور هو الراجح، فكل سنة صحّت بأن رواها الثقات الضابطون وجب المصير إليها، وعدم الالتفات إلى ما خالفها، ومن خالفها كائناً من كان، لأن الله تعبّدنا باتباع سنة نبيه ﷺ، ولا سبيل للوصول إليها إلّا عن طريق الرواة، فإذا ثبت عندنا ضبطهم وعدالتهم أو ترجح ذلك كان ذلك دليلاً على صحة نسبتها للرسول ﷺ إمّا على سبيل العلم القاطع[ب]، أو الظن الراجح[جـ]، وكلاهما يوجبان العمل بها شرعاً، والتقيد بأحكامها، وجعلها دليلاً من أدلة الأحكام.

(٢) قلت: بل أوردها أبو داود في رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه (ص٢٧ ـ ٢٨) تحقيق الدكتور محمد بن لطفي الصباغ.

(أ) انظر: الرد على من ردّ حديث المصراة بحجة مخالفته للأصول العامة، ومقتضى القياس في «إعلام الموقعين» لابن القيم (٢/ ٣٨ ـ وما بعدها).

(ب) وبه قال: داود الظاهري، والحسين بن علي الكرابيسي، والحارث المحاسبي، وحكاه ابن خويز منداد عن مالك بن أنس، وأطال ابن حزم في كتابه «الإحكام» (١/ ١٠٨ ـ ١٣٨) في تقريره. وهو محل اتفاق في السنة المتواترة كما تقدم.

(جـ) وبه قال الجمهور. انظر: «إرشاد الفحول» للشوكاني (ص٤٨ ـ ٤٩).

أبي داود أنه قال: «ما كان في كتابي هذا من حديث فيه وهنٌ شديدٌ بيّنتُه وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالحٌ، وبعضُها أصحُّ من بعض»[1]. قال: ورَوَينا عنه[2] أنه قال: «ذكرتُ فيه الصحيحَ وما يُشبهه وما يقاربه».

قال الإمامُ الحافظُ محمدُ بنُ إبراهيمَ الوزيرُ: «إنه أجاز ابنُ الصلاحِ والنوويُّ وغيرُهما من الحفّاظ العملَ بما سكت عنه أبو داودَ لأجلِ هذا الكلام المَرْويِّ عنه وأمثاله مما روي عنه. قال النووي: إلا أن يظهرَ في بعضها أمرٌ يقدَحُ في الصحة والحُسنِ وجب تركُ ذلك. قال ابنُ الصلاح: وعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً ولم نعلم صِحّتَه عرفنا أنه من الحسَن عند أبي داودَ لأن ما سكت عنه يحتمل عند أبي داودَ الصِحّةَ والحسَنَ» انتهى.

وقد اعتنى المُنذريُّ[3] رحمه الله في نقد الأحاديثِ المذكورةِ في سنن أبي

---

(١) اختلف العلماء في فهم مراده من قوله: «صالح» وأفضلها أنه أراد بقوله: «صالح»: هو الضعيف الذي لم يشتد ضعفه وهذا هو الصواب بقرينة قوله: «وما فيه وهن شديد فقد بينته» فإنه يدل بمفهومه على أنَّ ما كان فيه وهن غير شديد لا يبينه، فدل على أنَّه ليس كل ما سكت عليه أنه حسن، ويشهد لهذا وجود أحاديث كثيرة عنده لا يشك عالم في ضعفها، وهي مما سكت أبو داود عنه.
قال ابن حجر في «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١/ ٤٣٥): «ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي. بل هو على أقسام:
١ ـ منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة.
٢ ـ ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.
٣ ـ ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد.
وهذان القسمان كثير في كتابه جداً.
٤ ـ ومنه ما هو ضعيف، لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالبًا، وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها...» اهـ.
وقال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢١٤): «وكاسَرَ ـ أبو داود ـ عن ما ضعْفه خفيف محتمل، فلا يلزم من سكوته ـ والحالة هذه ـ عن الحديث أن يكون حسناً عنده» اهـ.
وخلاصة القول: أن الكشف عما سكت عنه أبو داود أولى وأقرب إلى التحقيق التام.
(٢) ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٩٢) وقد تقدم التعليق عليها.
(٣) في كتابه «مختصر سنن أبي داود» وقد تقدم الكلام عليه.

داودَ وبيّن ضعفَ كثير مما سكت عنه فيكون ذلك خارجاً عما يجوز العملُ به، وما سكتا عليه جميعاً فلا شكّ أنه صالحٌ للاحتجاج [إلا في مواضعَ يسيرةٍ قد نبّهتُ على بعضها في هذا الشرح][1]. وكذا قيل: إن ما سكت عنه الإمامُ أحمدُ من أحاديثَ مُسندةٍ صالحٌ للاحتجاج؛ لما قدمنا في ترجمته[2].

وأما بقيةُ السُّننِ والمسانيدُ التي لم يلتزم مصنفوها الصحةَ فما وقع التصريحُ بصحته أو حُسنهِ منهم أو من غيرهم جاز العملُ به. وما وقع التصريحُ كذلك بضَعفه لم يجُز العمل به. وما أطلقوه ولم يتكلموا عليه ولا تكلم عليه غيرُهم لم يجز العملُ به إلا بعد البحثِ عن حاله إن كان الباحثُ أهلاً لذلك. وقد بحثنا عن الأحاديث الخارجةِ عن الصحيحين في هذا الكتابِ وتكلمنا عليها بما أمكن الوقوفُ عليه من كلام الحفاظِ وما بلغت إليه القُدرة. [واكتفينا فيما لم نجد لأحد من الأئمة كلاماً عليه من أحاديث أبي داود بسكوته هو والمنذري عنها وكذا اكتفينا بسكوت أحمد في مواضع يسيرة لما تقدم][3]، ومن عرف طولَ ذيلَ هذا الكتابِ الذي تصدّينا لشرحه وكثرةِ ما اشتمل عليه من أحاديث الأحكامِ علم أن الكلامَ على بعض أحاديثه على الحد المعتبرِ متعسّر، لا سيما ما كان منها في مسند الإمامِ أحمدَ.

[ثناء العلماء على كتاب «المنتقى»]:

وقد ذكر جماعةٌ من أئمة فنِّ الحديثِ أن هذا الكتاب[4] من أحسن الكتُبِ المصنفةِ في الفنّ لولا عدمُ تعرُّضِ مؤلفِه رحمه الله للكلام على التصحيح والتحسينِ والتضعيفِ في الغالب. قال في البدر المنير[5] ما لفظُه: «وأحكامُ الحافظِ

---

(١) زيادة من (أ) و(ب).

(٢) تقدم الكلام على مسند أحمد عند ترجمته رحمه الله ص١٢٤ ـ ١٢٥ من كتابنا هذا المطبوع.

(٣) زيادة من (ج).

(٤) أي «المنتقى في الأحكام الشرعية من كلام خير البرية» لمجد الدين عبد السلام بن عبد الله ابن أبي القاسم الحراني. وهو جد ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم بن مجد الدين المذكور، رحمهم الله جميعاً. أعاننا الله على إكمال تحقيقه وتخريجه والتعليق عليه. على مخطوطتين.

(٥) «البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» لابن الملقن. (١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١). =

مجدِ الدينِ عبد السلامِ بنِ تيميةَ المسمّى، بـ «المنتقى»، هو كاسمه، وما أحسنَه لولا إطلاقُه في كثير من الأحاديث العزْوَ إلى الأئمة دون التحسينِ والتضعيفِ فيقول مثلاً: رواه أحمد، رواه الدارقطني، رواه أبو داودَ ويكون الحديثُ ضعيفاً. وأشدُّ من ذلك كونُ الحديثِ في جامع التِرمِذيِّ مُبَيَّناً ضعفُه فيعزوه إليه من دون بيانِ ضعفِه، وينبغي للحافظ جمعُ هذه المواضعِ وكتبُها على حواشي هذا الكتابِ، أو جمعُها في مصنف يستكمل فائدةَ الكتابِ المذكورِ» انتهى.

وقد أعان الله وله الحمدُ على القيام بما أرشد إليه هذا الحافظُ مع زيادات إليها تُشدّ رحالُ الطلاب، وتنقيحاتٍ تنقطع بتحقيقها علائق الشكِّ والارتياب. والمسئولُ من الله جل جلالُه الإعانةُ على التمام، وتبليغُنا بما لاقَيناه في تحريره وتقريرِه إلى دار السلام.

= قلت: وقد نبَّه الحافظ ابن حجر على ذلك في «نكته على ابن الصلاح» (١/ ٤٨٧ ـ ٤٨٨) فقال:

«ومن هنا يتبين ضعف طريقة من صنف في الأحكام بحذف الأسانيد من الكتب المذكورة كأبي البركات ابن تيمية، فإنهم يخرجون الحديث منها ويعزونه إليها من غير بيان صحته أو ضعفه. وأعجب من ذلك أن الحديث يكون في «الترمذي» وقد ذكر علته فيخرجونه منه مقتصرين على قولهم رواه الترمذي معرضين عما ذكر من علته» اهـ.